مقدمة تفسير ابن النقيب

في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن

للإمام أبي عبد الله جمال الدين محمد بن سليمان البلخي المقدسي الحنفي
الشهير بابن النقيب والمتوفى ٦٩٨ هـ

والمطبوع خطأ بعنوان

الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان

لابن القيم الجوزية

كشف عنها وعلق حواشيها
د. زكريا سعيد علي
دار العلوم - جامعة القاهرة

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

صف وطبع هذا الكتاب بمكتبة ومطبعة الخانجى
ص . ب / ١٣٧٥ بالقاهرة

الطبعة الأولى
١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

رقم الإيداع
٩٥ / ٢٧٠

إليه

إلى من كان نوراً لعيني في ظلامٍ دامسٍ

إلى من كان منجىً لي من بلاءٍ ماحقٍ

إلى شيخنا الإمام أبي فهر

محمود محمد شاكر

أهدي هذا العمل

زكريا



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . إنه من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما كثيراً .

« اللهم إنى أسألك رحمة تهدى بها قلبى ، وتجمع بها أمرى ، وتَلُمُّ بها شَعَثى ، وتصلح بها غائبى ، وترفع بها شاهدى ، وتُزَكّى بها عملى ، وتلهمنى بها رشدى ، وتردُّ بها ألفتى ، وتعصمنى بها من كل سوء » .

* * *

وبعـــد ... فما أسعدنى أن أجلو غبار الزمن المتطاول عن هذه القطعة الغالية من تراثنا التليد ، وأعيدها إلى مكانها اللائق بين أيدى الدارسين بعد غيبة مئات من السنين لها . وإنه فضل من الله الكريم المنان أن يجرى هذا الخير على يدى . يسعدنى أن أتقدم إلى أهل العلم وطلابه بهذه الطبعة الأولى الكاملة (*) من مقدمة تفسير ابن النقيب فى علوم البلاغة . وكنت قد نشرت بمجلة معهد المخطوطات العربية المجلد الخامس والثلاثون (٣٥) بحثا عن هذه المقدمة لتصحيح هذا الخطأ الذى ساد فى وسط الدارسين من نسبة ما أطلق عليه اسم « الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان » إلى الإمام ابن قيم الجوزية . وكان هذا المقال بمثابة إرهاصة بين يدى هذا العمل . وقد وجدت

(*) كنت – بحمد الله – قد أصدرت منها طبعة غير مكتملة من نحو سنتين ، وقد لقيت استقبالاً طيبًا من الباحثين والعلماء فدفعنى هذا إلى إعادة النظر فيها ثانية وإخراجها بتمامها .

له أصداءً طيبة أثلجت صدرى . ومنها ما علَّق به الأستاذ الدكتور عبد الإله نبهان ، وكيل كلية الآداب بجامعة البعث فى حمص بسورية ، فى نشرة أخبار التراث العربى (*) فقال : « قتل الكاتب الشك باليقين فى تحقيق نسبة الكتاب إلى ابن النقيب بالحجة والدليل ، فقضى بذلك على شكوك طالت مساورتها أفكار المحققين » .

وقد أفادنى تعليقه هذا فائدة ثمينة – جزاه الله خيرا – حيث نبهنى إلى ما نُشِر طعنًا فى نسبة هذا الكتاب بمجلة المنار عام ١٣٣٤ هـ – ١٩١٦ م منسوبًا إلى « أبى الأشبال » . وقال الدكتور نبهان : إن الكاتب لم يصرح باسمه .

وما إن قرأت هذا حتى استخفنى السرور ، فـ « أبو الأشبال » كنية الأستاذ المحقق العلامة **الشيخ أحمد محمد شاكر** رحمه الله ، وكان يصدّر بها كثيرًا من كتاباته ؛ فلكلامه قدره ووزنه الذى يعرفه له العارفون . وإننى – هنا – أثبت نص كلام الأستاذ الكبير فى صدر هذا العمل عرفانًا بفضله وتقدمه .

قال رحمه الله : « ومن الكتب المنسوبة قصدًا للنفاق كتاب يسمّى كتاب « الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان » نسب إلى الإمام الجليل شمس الدين ابن القيم رضى الله عنه ، وهو كتاب لا بأس به ، فيه فوائد أدبية ، ونكت بلاغية ، فصيح العبارة . ويظهر أن مؤلفه كان من الكتّاب المنشئين ، لا العلماء المحققين – أمثال إمامنا ابن القيم – فإن له فى بعض المسائل تحقيقات واختيارات سخيفة لا يقولها من شام للعلم بارقة . لو لم يكن لشمس الدين ابن القيم بين أيدينا كتب غير هذا لقلنا : كاتب يتسخف ويظن أنه محقق ، وأحمق يتكايس ويظن أنه عاقل ، ولكن كتب ابن القيم تنادى بقوة نظره ودقة بحثه ، وكثرة علمه ، وبعد غوره ، ولله دره من إمام جليل ، وحاشا لله أن يقول فى إعجاز القرآن كما قال مؤلف هذا الكتاب فى صحيفة ٢٥٥ بعد أن حكى الأقوال فى وجه الإعجاز ما نصه : « قال المصنف عفا الله عنه : والأقرب من هذه الأقاويل

(*) نشرة أخبار التراث العربى : المجلد : ٥ ، الأعداد : ٥٥ – ٥٩ ، ص : ٤٠ .

إلى الصواب قول من قال : إن إعجازه بحراسته من التبديل والتغيير والتصحيف والتحريف والزيادة والنقصان ، فإنه ليس عليه إيراد ولا مطعن » . هذا اختياره . وحكاية مثل هذا تغنى عن ردّه وضرب الأمثال على بطلانه . وأغرب من هذا القول قوله فى الصحيفة نفسها بعد أسطر : « وقال قوم : إعجازه من جهة أن التحدى وقع بالكلام القديم الذى هو صفة قائمة بالذات ، وأنّ العرب إذ تُحّدوا بالتماس معارضتهم له والإتيان بمثله أو بمثل بعضه كلفوا مالا يطاق ، ومن هذه الجهة وقع عجزهم ، وهذا القول أيضا حسن » . هذا كلامه بنصه ، وإنى أترك للقارىء فهم معنى التحدى بالصفة القديمة فذلك مما يقصر عقلى عن دركه .

وقد اتصل بى أن النسخة الخطية التى طبع عنها هذا الكتاب كانت نسبته فيها إلى ابن القيم مكتوبة عليها بخط جديد غير خط الأصل ، فقيل لطابعه : لا تنسبه لابن القيم فلعلّ كاتب هذه لم يتحرّ النسبة ، وخصوصًا أن الكتاب غير معروف فى كتب ابن القيم فأبى ونسبه إليه . فحسبنا الله ونعم الوكيل » . انتهى كلام أبى الأشبال وقد نشره فى « المنار » المجلد (١٩) عام ١٣٣٤ هـ - ١٩١٦ م - ص ١٢٠ - باب المراسلة والمناظرة .

وبعد أن انتهى الدكتور نبهان من سياقة كلام أبى الأشبال علّق عليه بقوله : « وواضح أن أدوات البحث وصلت بالدكتور زكريا إلى نتائج مقنعة لم يصل إليها كاتب تلك السطور عام ١٩١٦ . وجزى الله الكاتبين السابق واللاحق خير الجزاء » .

وأنا أقول أيضاً : وجزى الله الكريم الدكتور عبد الإله نبهان خير الجزاء على ما قدمه لى من هذه الفائدة الثمينة ، ورحم الله الأستاذ الكبير أحمد محمد شاكر على ما أسداه للعلم طلابه .

وبعد .. فعلم الله مدى ما بذلت من الجهد والعناء فى سبيل إخراج هذا العمل . لولا رعاية الله وتوفيقه لضللت السبيل ولغابت عنى أعلام الطريق الهادية . فما كان فيه من صوابٍ فمن الله ، وما كان فيه من حياد عن الجادة فمن نفسى ومن الشيطان . وإننى هنا لأتوجه إلى أهل العلم وطلابه - آملاً - أن يتجهوا

إلى هذا العمل بالتقويم والتسديد والإرشاد . « والعلم رحم بين أهله » ، والكمال لله وحده « ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت »

وَمَنْ ذا الذى تُرضَى سجاياه كلُّها كفى المرءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعايِبُهْ

ولا يفوتنى – هنا – أن أذكر فضل عملين رائدين كان لهما أثر كبير فى تيسير ضبطى لمصطلحات البلاغة ومراجعتها فى أصولها – وما كان أعسر ذلك ! – وهما : كتاب الدكتور أحمد مطلوب « معجم المصطلحات البلاغية وتطورها » ، وتحقيق الدكتور حفنى شرف لكتابى ابن أبى الإصبع : تحرير التحبير وبديع القرآن .

كما أتقدم بموفور شكرى لمن أسدى إلىّ فضل معاونة ومؤازرة ، وأخص بالذكر الإخوة الزملاء الدكتور هشام عبد العزيز والدكتور محمد صقر والدكتور عبد السلام السيد حامد على ما بذلوه من جهد فى أعمال المقابلة والتصحيح . وإنه لمن دواعى سرورى أن يتولى نشر هذه الطبعة الأولى من هذا العمل أحفاد ناشر مطبوعة الفوائد المشوق « الخانجى » رحمه الله ، فتحقق فى هذا العمل امتداد الأجيال ، وأسأل الله أن يوفقهم لخدمة هذا التراث .

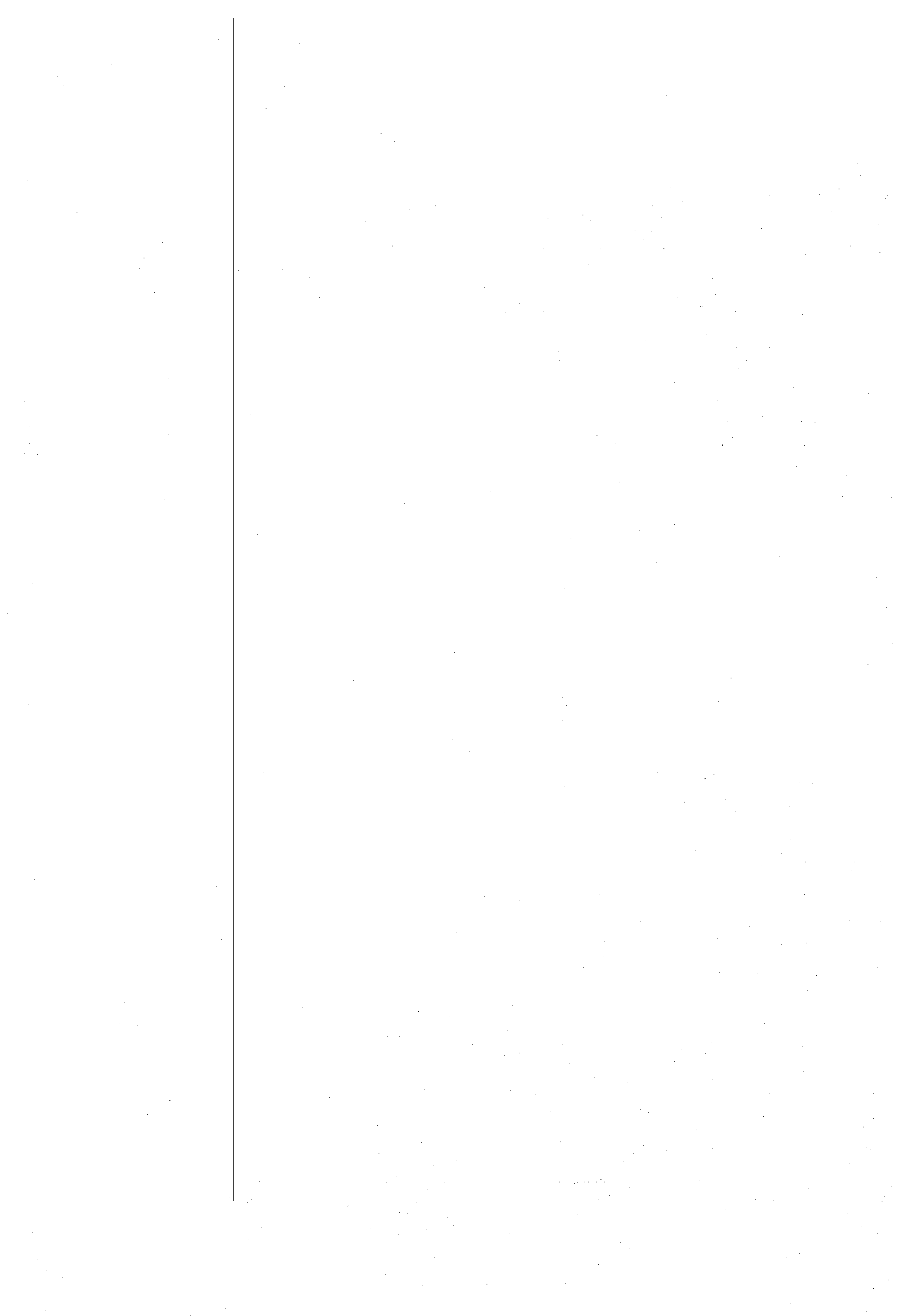
﴿ ربِّ أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت علىّ وعلى والدىّ ، وأن أعمل صالحًا ترضاه وأدخلنى برحمتك فى عبادك الصالحين ﴾ . ﴿ أبوءُ لك بنعمتك علىَّ ، وأبوءُ بذنبى فاغفر لى فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ﴾ . والحمد لله فى الأولى والآخرة .

أبو يحيى
زكريا سعيد

القاهرة : وقت آذان العصر من يوم الإثنين
الثامن عشر من رمضان : ١٤١٤ هـ
٢٨ من فبراير ١٩٩٤ م

كتـــاب

« الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان »
المنحول للإمام ابن قَيِّم الْجَوْزِيّة ، هو
مقدمة تفسير ابن النقيب



« الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان » للإمام ابن قَيِّم الْجَوْزِيّة »[1] كتاب صدرت طبعته الأولى بالقاهرة عام ١٣٢٧ هـ[2] على نفقة محمد أمين الخانجي[3] الكتبى وشركاه بمصر والآستانة . وعنى بتصحيحه محمد بدر الدين النعسانى[4] . وقد أثنى على هذا الكتاب أديب العربية الكبير مصطفى صادق الرافعى فقال : « أمّا إن أردت أن تعرف أنواع البلاغة فى آيات القرآن والتمثيل منها لكل نوع فليس أوفى بغرضك من كتاب « الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان » للإمام ابن قيم الجوزية المتوفى ٧٥١ . **وقد جمعه من أمهات الكتب المصنفة فى البلاغة ، فكان فى ذلك الغرض بها جميعا** »[5] .

---

(١) هو الإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبى بكر الحنبلى الشهير بابن قَيِّمِ الْجَوْزِيّة و (الجَوْزِيّة) بفتح الجيم مدرسة كبيرة كانت للحنابلة بدمشق الشام . ولد سنة ٦٩١ . قال عنه السيوطى : صنف وناظر واجتهد وصار من الأئمة الكبار فى التفسير والحديث والفروع والأصلين والعربية وتوفى سنة ٧٥١ هـ .

(٢) وما ظهر من طبعات أخرى من الكتاب بعد ذلك فهو فمأخوذ عن هذه الطبعة مع بعض التصرف فى حذف اسم الناشر الأول وتاريخ الطبعة الأولى ، وحذف شيء من مقدمة خطبة المؤلف ، مثلما فعلت مكتبة المتنبى بالقاهرة فى إخراج مصورة من هذا الكتاب أولاً ثم قاموا بإعادة صفه وطبعه . ومن الغريب أنه أخرجت له أخيراً دار الكتب العلمية ببيروت نشرة زعموا أنها محققة على أصول معتمدة : وهذا أمر مثير للسخرية والألم فى نفس الوقت ، وما هى إلا نسخة « المتنبى » السابقة بكل مسخها وتحريفها . ولله الأمر من قبل ومن بعد !! .

(٣) ولد فى حلب سنة ١٢٨٢ هـ = ١٨٦٥ م وتعلم بها . وانتقل إلى القاهرة ، وأنشأ مكتبة الخانجى . ونشر الكثير من نوادر التراث العربى . وتوفى بالقاهرة ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩ م . ترجمته فى : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى للدكتور محمود الطناحى : ٥٩ .

(٤) هو محمد بن مصطفى بن رسلان النعسانى الحلبى ، أديب شاعر ولد بحلب سنة ١٢٩٨ هـ . وتوفى ١٣٦٢ هـ - نزل مصر وأقام بالأزهر ثمانى سنوات ، واشتغل بتصحيح الكتب إلى تآليف أخرى . انظر ترجمته فى مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى : ٦١ .

(٥) إعجاز القرآن للرافعى : ٢١٠ .

وقال عنه فى موضع آخر من كتابه « إعجاز القرآن » تحت عنوان « البلاغة فى القرآن » : (وبعد فلا سبيل من كتابنا هذا إلى بسط الكلام وتقسيمه فيما تضمنه القرآن من أنواع البلاغة التى نصب لها العلماء أسماءها المعروفة كالاستعارة والمجاز وغيرهما . فضلاً عن أنواع البديع الكثيرة . فإن ذلك يخرج الكلام مخرج التأليف وبناء القول على هذه الفنون نفسها . وهو معنى كان استخراجه من القرآن بابًا مفردًا صنف فيه جماعة من العلماء المتأخرين منهم الإمام الرازى المتوفى ٦٠٦ . فقد لخّص كتاب « أسرار البلاغة » و « دلائل الإعجاز » للجرجانى . واستخرج منهما كتابه فى « إعجاز القرآن » وهو كتاب معروف ، أحسن فى نسقه وتبويبه . ثم الأديب ابن أبى الإصبع المتوفى سنة ٦٥٤ . فقد صنف كتاب « بدائع القرآن » أورد فيه نحو مائة نوع من معانى البلاغة وشرحها . واستخرج أمثلتها من القرآن . ثم ابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ . **وقد أشرنا فى غير هذا الموضع إلى تصنيفه كتاب « الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ، وهو فى معناه بتلك الكتب كلها »** [١] .

وقد أشار إلى هذا الكتاب الدكتور أحمد مطلوب فى دراسته « البلاغة عند السكاكى » وذهب إلى أن هذا الكتاب خلو من تأثير السكاكى وأنه من وجهة أخرى من درس البلاغة وأنه من مدرسة ضياء الدين بن الأثير الذى كان له الأثر الكبير عليه [٢] . وقد أشار إلى هذا الكتاب إشارة عابرة الدكتور شوقى ضيف فى كتابه « البلاغة تطور وتاريخ » [٣] .

ولم تتطرق هذه الدراسات جميعها إلى مسألة : « صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام ابن قيم الجوزية » ، حيث تلقت - كلها - هذه النسبة بالقبول ! وقد تسرب إلىَّ الشك فى صحة نسبة هذا الكتاب إلى مؤلفه منذ بدأت المطالعة فيه ، وكنت كلما ازددت قربًا منه يزداد هذا الشك عندى ويتمكن ؛

(١) السابق : ٢٥٦ .

(٢) البلاغة عند السكاكى : ٣٥٧ .

(٣) البلاغة تطور وتاريخ : ٣١٩ ، ٢٢٠ .

الأسلوب ، وهذه الروح ليست هى التى يشعر بها من يطالع كتب ابن قيم الجوزية الأخرى ، وإنه ليستحيل أن يوجد لكاتب واحد أسلوبان وطريقان مختلفان ، كما يستحيل أن يوجد لشخص واحد بصمتان ، و ﴿ **ما جعل الله لرجل من قلبين فى جوفه** ﴾ .

وكان لابد لى من أن أسلك طريقًا علميًا لتحرير هذا الشك الهاجس فى نفسى ، فكان أن اخترت – فى سبيل ذلك – منهجًا عربيًا أصيلاً عرفه علماء هذا الأمة من قديم : طريق نقد السند والمتن . وهو منهج أصّله علماء الحديث النبوى وانتقل منهم إلى غيره من العلوم . فقلت فى نفسى : أمّا جانب « السند » – فى قضية النسبة التى معنا هنا – فتحريره يكون من الكتب التى اعتنت بهذه الناحية ؛ فعلىَّ أن أتجه إلى كل مَنْ ترجم لابن القيم وذكر كتبه ، عساى أن أجد ذكرًا ما لهذا الكتاب الذى بين يدىّ . وكان أن صحت عزيمتى على مراجعة كتب التراجم والطبقات والتصانيف المهتمة بتوثيق نسبة الكتب لأصحابها ككشف الظنون ومفتاح دار السعادة وهداية العارفين ونحوها .

وبعد أن سرت شيئًا فى هذا الطريق **وقعت على ما صنعه الأستاذ بكر ابن عبد الله أبو زيد فى كتابه « ابن قيم الجوزية حياته وآثاره » وما بذله من جهد جليل القدر فى حصر مؤلفات ابن القيم وتوثيق نسبتها إليه** ، وأتى فى ذلك بما وَفَّر به علىّ كثيرًا من الجهد والوقت وقد قرّر الأستاذ الباحث أنه لم ير من نسب كتاب « الفوائد المشوق » إلى ابن القيم قبل طبعه . وتوقف مبديًا شيئًا من الشك فى صحة هذه النسبة لابن القيم [1] . وقد ذكر الأستاذ أبو زيد

---

(١) انظر : ابن قيم الجوزية حياته وآثاره : ١٨٤ – ١٨٥ ، وقد كنت أظن أن الأستاذ بكر بن عبد الله أبو زيد هو أوّل من شك فى نسبة هذا الكتاب – قبل – إلى ابن القيم ، وقد ذكرت هذا فيما نشر لى من مقال عن هذا الموضوع بمجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد ٣٥ ، وقد علّق عليه بعد ذلك فى نشرة أخبار التراث العربى ص ٤٠ ، ٤١ (المجلد الخامس – الأعداد : ٥٥ – ٥٩) الدكتور عبد الإله نبهان وكيل كلية الآداب بجامعة البعث فى حمص بسورية ، ونبهنى إلى أن الأستاذ « أبو زيد » ليس أول من شك فى نسبة الكتاب ، وأنه مسبوق فى ذلك قديما بمن يدعى « أبا الأشبال » حيث نشر طعنا فى ذلك فى مجلة (المنار المجلد ١٩ ، الصادر عام ١٣٣٤ هـ – ١٩١٦ م ص ١٢٠ فى باب المراسلة =

مصادره فى استقراء كتب ابن القيم وهى كتاب : الوافى بالوفيات لصلاح الدين الصفدى المتوفى ٧٦٣ هـ وهو من تلاميذ ابن القيم ، والذيل على طبقات الحنابلة لتلميذ ابن القيم ابن رجب الحنبلى المتوفى سنة ٧٩٥ هـ ، والدرر الكامنة لابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، والمنهل الصافى لابن تغرى بردى المتوفى سنة ٨٧٤ هـ ، وبغية الوعاة للسيوطى المتوفى ٩١١ هـ ، وطبقات المفسرين للداودى المتوفى ٩٤٥ هـ وكشف الظنون » للحاج خليفة المتوفى ١٠٦٧ ، وشذرات الذهب لابن العماد المتوفى ١٠٨٩ ، و « البدر الطالع » للشوكانى المتوفى ١٢٥٠ ، و « التاج المكلل » لصدّيق خان المتوفى ١٣٠٧ هـ ، و « هدية العارفين » لإسماعيل باشا البغدادى ، المتوفى ١٣٣٩ وغيرها [٢] .

كل هؤلاء ذكروا كتبًا مصنفة لابن القيم ، وكلهم سكت عن أن له كتابًا يحمل عنوان « الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان » . وأمر كهذا يوجه طعنة قاضية لتوثيق نسبة هذا الكتاب لابن القيم . فهل يمكن أن يغيب عن علماء الأمة طيلة نحو سبعة قرون من الزمان كتاب لابن القيم لا يذكره واحد منهم ولا يكتشف إلا فى هذه الأيام ؟! .

* * *

هذا عن الجانب الأول وهو جانب نقد « السند » . أما الجانب الثانى وهو « نقد المتن » فاتجهت فيه إلى الكتاب بالدرس والتأمل فكان أن كشف لى - أيضًا - عن استحالة أن يكون هذا الكتاب لابن القيم لما يأتى :

= والمناظرة) وأورد الدكتور نبهان نص الكاتب وعلّق عليه بقوله : « ولم يصرح الكاتب باسمه ، وقال : كتبه أبو الأشبال عفا الله عنه » . وما « أبو الأشبال » هذا الذى أشار إليه الدكتور نبهان إلا الأستاذ الكبير المحدث المجتهد الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله فهذه كنيته وقد نقلت مقالة الشيخ أحمد شاكر فيما سبق صفة : ٦ ، ٧ .

(٢) انظر : ابن قيم الجوزية حياته وآثاره : ١١٢ - ١١٦ .

(٣) مختصر الصواعق المرسلة : ٢٨٤ .

١ – ابن القيم مشهور عنه موقفه من « المجاز » ووصفه له بأنه « طاغوت » ، وقد أفرد فصلاً من كتابه « الصواعق المرسلة على الجهمية والمعّطلة » بعنوان : « فى كسر الطاغوت الثالث الذى وضعته الجهمية لتعطيل حقائق الأسماء والصفات وهو طاغوت المجاز » [١] . وقال عنه : « هذا الطاغوت لهج به المتأخرون ، والتجأ إليه المعطلون ، وجعلوه جُنَّةً يَتَتَرَّسون بها من سهام الراشقين ، ويصدون عن حقائق الوحى المبين » [٢] . وقد قرّر ابن القيم فى كتابه هذا أن قسمة الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيمًا شرعيًا ولا لغويًا أيضًا . وأنّ « الشرع لم يرد بهذا التقسيم ولا دل عليه ، ولا أشار إليه ، وأهل اللغة لم يصرح أحد منهم بأن العرب قسمت لغاتها إلى حقيقة ومجاز ، ولا قال أحد من العرب قط : هذا اللفظ حقيقة وهذا مجاز . ولا وجد فى كلام من نقل لغتهم عنهم – مشافهةً ولا بواسطة – ذلك . ولهذا لا يوجد فى كلام الخليل وسيبويه والفراء وأبى عمرو بن العلاء والأصمعى وأمثالهم . كما لم يوجد ذلك فى كلام رجل واحد من الأئمة الأربعة وهذا الشافعىّ وكثرة مباحثه مع محمد بن الحسن وغيره لا يوجد فيها ذكر « المجاز » البتة . وهذه رسالته التى هى كأصول الفقه لم ينطق فيها بالمجاز فى موضع واحد . وكلام الأئمة مدون بحروفه لم يحفظ عن أحد منهم تقسيم اللغة إلى حقيقة ومجاز . بل أول من عُرِف عنه فى الإسلام أنه نطق بلفظ « المجاز » أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المثنى فإنه صنّف فى تفسير القرآن كتابًا مختصرًا سمّاه « مجاز القرآن » وليس مراده به تقسيم [٣] الحقيقة فإنه تفسير لألفاظه بما هى موضوعة له ، وإنما عنى بالمجاز ما يعبر به عن اللفظ ويفَسَّر به كما سمّى غيره كتابه « معانى القرآن » أى ما يعنى بألفاظه ويراد بها كما يسمى ابن جرير الطبرى وغيره ذلك تأويلاً » [٤] .

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة : ٢٨٤ .

(٢) مختصر الصواعق : ٢٨٤ .

(٣) كذا بالمطبوعة . ولعلها : (قسيم) .

(٤) مختصر الصواعق : ٢٨٥ .

ثم ينتهى بعد ذلك إلى تقرير أن مصطلح « المجاز » حادث بعد المائة الثالثة ، وكان من جهة الجهمية والمعتزلة . فيقول : « وإذا علم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيماً شرعيًا ولا عقليًا ولا لغويًا فهو اصطلاح محض . وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص . وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين » (١) .

ثم اتجه ابن القيم – بعد ذلك – إلى إبطال هذه القسمة « الحقيقة والمجاز » فى نحو ثمانين صفحة بكلام إجمالى (٢) . ثم خصّص – بعدها – فصلاً فيما ادعوا فيه وقوع « المجاز » فى كلام الله وكلام رسوله ﷺ . وردّ ذلك على وجه التفصيل فى نحو من أربع وأربعين صفحة ومائة فى طبعة مختصر الصواعق (٣) التى بين أيدينا .

ثم انتهى إلى أنه ليس هناك جدوى ولا طائل – مع كل ما ساقه من أضرار – لهذه القسمة إلى « الحقيقة والمجاز » . يقول ابن القيم : « فالذين قسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز إن أرادوا بذلك التقسيم الذهنى لم يفدهم ذلك شيئًا وإن أرادوا التقسيم الخارجى لم يكن معهم دليل يدل على وجود الجميع فى الخارج سوى مجرد التقسيم وهو لا يفيد الثبوت الخارجى . فحينئذ لا يتم لهم مطلوبهم حتى يثبتوا أن هاهنا ألفاظًا وضعت لمعان حتى تقلب عنها بوضع ثان على معان أخر غيرها وهذا مما لا سبيل لأحد إلى العلم به » (٤) .

هذه نصوص ابن القيم التى تكشف عن حقيقة موقفه من قضية المجاز . وإنّ من ينظر فيها وفيما جاء فى الكتاب الموسوم بالفوائد المشوق ليقطع بلا تردد أن صاحب هذا الكتاب لا يمكن أن يكون ابن القيم ؛ فقد أسهب صاحبه فى الحديث عن أقسام المجاز ووصل بها إلى أربعة وعشرين قسمًا تحت كل قسم

(١) مختصر الصواعق : ٢٨٧ .

(٢) مختصر الصواعق : ٢٨٤ – ٣٦٤ .

(٣) من صفحة ٣٦٥ – ٥٠٩ .

(٤) مختصر الصواعق : ٢٩٠ .

أقسام أخرى ، واستغرق فى ذلك ما يقرب من الثمانين صفحة من طبعة الفوائد المشوق [١] .

وأمّا ما ذهب إليه الدكتور صبرى المتولى - من أنّ كتاب « الفوائد المشوق » يمثل المرحلة الأخيرة فى تطور تفكير ابن القيم البلاغى وأنه اكتسب فيه استقلالاً عن شيخه ابن تيمية ، وأنه أعاد فيه النظر فى آرائه التى سبقت فى كتاب الصواعق المرسلة [٢] - فهذا ضرب من الظن وقول بلا دليل حتى لو سلمنا - جدلاً - بثبوت صحة نسبة هذا الكتاب لابن القيم ؛ فهذا الذى ذهب إليه الأستاذ يحتاج إلى معرفة تاريخ تأليف كل من الكتابين حتى يعلم السابق واللاحق . وعندها يمكن القول بنسخ اللاحق للسابق . وهذا منعدم هنا .

٤ - ومما لفت نظرى فى هذا الكتاب الموسوم بـ « الفوائد المشوق » عند ذكره للزمخشرى أنه يتبع ذلك بصيغة الترحم عليه : (رحمه الله) [٣] .

وهذا مما لا يمكن أن يصدر عن واحد مثل ابن القيم السلفى المعتقد الذى عنده أنّ المعتزلة من فرق المبتدعة والضلالة ، والزمخشرى رأس من رؤوس هؤلاء . ولم نعهد واحدًا من أئمة أهل السنة والحديث يرد على المعتزلة مفندًا ومسفِّهًا ثم يأتى بعد ذلك ذكر أحد أئمتهم فيترحم عليه !

٥ - ومما لفت نظرى أيضًا فى كتاب « الفوائد المشوق » - هذا - أنه عند ذكر فخر الدين الرازى نجده يسبق اسمه بما يحمل الإجلال والإعظام فلا يذكره إلا بعد أن يسبقه بلفظ « الإمام » فيقول : « وقال الإمام فخر الدين رحمه الله » [٤] . ومثل ذلك نجده عند ذكره للعز ابن عبد السلام حيث يصفه بـ « الشيخ الإمام عز الدين بن عبد السلام » [٥] . وهذا غريب على أسلوب ابن القيم الحنبلى المذهب ، فهذا مالا نجده فى باقى كتبه ، وغاية مايمكن

---

(١) من صفحة ٩ - ٨٧ .

(٢) انظر : منهج أهل السُنّة فى تفسير القرآن الكريم . دراسة موضوعية لجهود ابن القيم فى التفسير ، للدكتور صبرى المتولى : ٤٣١ .

(٣) الفوائد المشوق : ١٠٦ .

(٤) الفوائد المشوق : ٤٤ ، ١٤٧ .

(٥) الفوائد المشوق : ١٣ ، ٣٢ .

أن نجده عنده أن يقول – مثلاً – عن العز بن عبد السلام : « الشيخ أبو محمد ابن عبد السلام »[1] .

٣ – لفت نظرى – أيضا – فى هذا الكتاب إطلاقه « الشيخ » على أبى العلاء المعرّى : وهذا غريب على مثل ابن القيم الذى وصف أبا العلاء بأنه « أعمى البصر والبصيرة ، كلب مَعَرَّة النعمان ، المكنى بأبى العلاء المعرّى »[2] .

هذا لفظ ابن القيم فى وصف أبى العلاء . ويظهر منها استكثاره – حتى – أن ينطق لسانه بكنية « أبى العلاء » مباشرة – فيسبقها بقوله (المكنى) ويصفه بـ (**الكلب ، وأعمى البصر والبصيرة**) . ولا أظن أنّ ابن القيم العفّ اللسان وصل إلى هذا الحد فى وصف أحد بمثل هذه الصفات غير أبى العلاء المعرّى ؛ فأن يتحول إلى ضد ذلك فى كتاب « الفوائد المشوق » ويرفع منه ويجعله « الشيخ أبا العلاء » فهذا مالا أتصوره !

٢ – ابن القيم معروف باطلاعه الواسع على السُّنة النبوية المطهرة وله تحقيقات واسعة فى الحديث النبوى الشريف سندًا ومتنًا ، رواية ودراية . وما بين أيدينا من كتبه شاهد على ذلك ، وله مصنف فى التنبيه على الأحاديث الساقطة والواهية هو كتاب « المنار المنيف » . واحد هذه صفته لا يمكن أن يقع فى كتابه من الأحاديث ما هو مكذوب على النبى ﷺ ولا ينتبه إليه ! وهذا ما وقع فى الكتاب الموسوم بـ « الفوائد المشوق » حيث وردت فيه مجموعة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة على رسول الله ﷺ . ولن أتعرض للأحاديث الضعيفة حيث إن من أهل العلم من يجيز الاحتجاج بها . أما المكذوبة على رسول الله ﷺ فهى زور وبهتان وقد توعّد النبى ﷺ فاعله بمقعده من النار . أضف إلى ذلك أن عادة ابن القيم المحدث الفقيه نسبة الأحاديث إلى مخرجيها من أصحاب

---

(١) انظر الوابل الصيّب من الكلم الطيب لابن القيم : ٢٥ – ٢٨ .

(٢) طريق الهجرتين : ١٤٦ .

كتب السُّنّة النبوية ، وهذا معدوم - هنا - فلا يوجد حديث فى كتاب « الفوائد المشوق » محال إلى مخرجه من أصحاب كتب السُّنّة .

وهذه بعض الأمثلة : أورد صاحب الكتاب فى باب « السهل الممتنع » فى القسم الخاص من الباب الثانى المتعلق بفصاحة الألفاظ أمثلة من السُّنّة فقال : (ومنه فى السُّنّة كثير .. من ذلك قول ﷺ ... وقوله ﷺ « إياكم وخضراء الدِّمَنِ . قالوا : وما خضراء الدمن ؟ قال : المرأة الحسناء فى المنبت السوء ، وقوله ﷺ : « المعدة بيت الداء والحِمْيَة رأس كل دواء وعوِّدوا كلَّ جسد ما اعتاد ... » [1] .

وما أورده هنا من حديث (المعدة بيت الداء ...) لا يعقل أن ينسبه ابن القيم إلى رسول الله ﷺ وهو الذى قال عنه فى كتابه زاد المعاد : (وأما الحديث الدائر على ألسنة كثير من الناس « الحِمْيَة رأس الدواء والمعدة بيت الداء وعودوا كل جسد ما اعتاد » فهذا الحديث إنما هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب ولا يصح رفعه إلى النبى ﷺ . قاله غير واحد من أئمة الحديث) [2] .

وأما حديث « إياكم وخضراء الدِّمن ... » فقال عنه الأستاذ الشيخ ناصر الدين الألبانى : (ضعيف جدًا . رواه القضاعى فى مسند الشهاب وأورده الغزالى فى الإحياء وقال مخرجه العراق رواه الدارقطنى فى الأفراد والرامَهُرْمُزِى فى الأمثال) [3] .

- ونجد مصنف الكتاب الذى معنا يورد فى باب التشبيه حديثًا ذائع الانتشار فى كتب البلاغة وهو فى الحقيقة موضوع ، وهو (أصحابى كالنجوم ...) [4] ، قال عنه الشيخ ناصر الدين الألبانى : (موضوع ورواه ابن

---

(١) الفوائد المشوق ص ٢٢٣ .

(٢) زاد المعاد فى هدى خير العباد لابن القيم : ٩٨/٣ .

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ ناصر الدين الألبانى (٢١/١) .

(٤) الفوائد المشوق : ٥٦ - ٦٦ .

عبد البر فى جامع العلم ٩١/٢ وابن حزم فى الأحكام ٨٢/٦) [١] .

واحد كابن القيم – فى جلالة قدره فى علم الحديث – لا يمكن أن يصدر عنه مثل هذه الهفوات فى هذا الفن فن معرفة صحيح الحديث من ضعيفه من موضوعه ، ولا تخرج إلا عن واحد بعيد عن هذا الميدان .

* * *

وهكذا أجدنى مطمئنا إلى أنّ هذا الكتاب الذى بين أيدينا المعَنْوَن بـ « الفوائد المشوق » لا يمكنَ أن يكون لابن القيم . وأما ما يذهب إليه بعضهم أنّ هذا الكتاب يمكن أن يكون ألفه قبل اتصاله بأستاذه ابن تيمية [٢] فهذا مالا حاجة بنا إلى تكلفه . وكان يمكن أن يكون واردًا لو أنّ نسبة هذا الكتاب كان مقطوعًا بها لابن القيم ، أما وقد استبان عدم صحة هذه النسبة فلا حاجة إلى ذلك . ولو سلمنا – فرضًا – أنّ ابن القيم ألف هذا الكتاب قبل لقاء شيخه ابن تيمية لكان – كما قال الأستاذ أبو زيد : (أشار إليه فى معرض بحثه وقرّر الرجوع عنه ، ونبّه على ذلك حتى لا يُغْتَرَّ به كما هو دأب أهل العلم فى هذا وهو مقتضى النصيحة فى سبيل الله نصحًا للأمة وتوجيهًا لها » [٣] .

ومما يقطع – أخيرا – بزيف هذه النسبة إلى ابن القيم ما شهد به الأستاذ الثقة الشيخ أحمد محمد شاكر . قال رحمه الله : « وقد اتصل بى أن النسخة الخطية التى طبع عنها هذا الكتاب كانت نسبته فيها إلى ابن القيم مكتوبة عليها بخط جديد غير خط الأصل ؛ فقيل لطابعه : لا تنسبه لابن القيم فلعلّ كاتب هذه لم يتحرّ النسبة ، وخصوصًا أن الكتاب غير معروف فى كتب ابن القيم ، فأبى ونسبه إليه ، فحسبنا الله ونعم الوكيل » [٤] . وهذه شهادة لها قدرها من

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألبانى : ٧٣/١ ، وانظر عدة ألفاظ له أخرى فى نفس السلسلة : ٧٤/١ – ٧٩ .

(٢) انظر ابن قيم الجوزية حياته وآثاره : ١٨٥ .

(٣) ابن قيم الجوزية حياته وآثاره : ١٨٥ .

(٤) مجلة المنار – المجلد ١٩ ، عام ١٣٣٤ هـ – ١٩١٦ م – ص ١٢٠ ، وقد أوردنا مقالة الأستاذ أحمد شاكر كاملة فيما سبق صفحة : ٦ ، ٧ .

عالم محقق ، ورجل عمل بالقضاء قاضيا شرعيًا وعاصر نشر هذا الكتاب . ولا يخفى مافى آخر كلماته من الشعور بالمرارة والألم .

* * *

هذا عن نسبة الكتاب إلى ابن القيم . وأما تسميته بـ « الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان » فهذه تسمية لاشك مخترعة ؛ ويؤيد ذلك أن ناشره نشره مرة أخرى – هوهو – تحت عنوان آخر هو « كنوز العرفان فى أسرار وبلاغة القرآن » .

* * *

فإذا كان الأمر كذلك . فما هذا الكتاب الذى بين أيدينا ؟ ومن صاحبه ؟

وقد هدانى الله – وما كنت لأهتدى لولا أن هدانى الله – إلى الاجابة عن هذا السؤال من خيط دقيق جدًا داخل الكتاب لا يكاد يكون ملحوظًا . وهو عنوان القسم الحادى والعشرين من أقسام فنون المعانى . فقد جعله بعنوان : « الاحتجاج النظرى » وقال فيه : (وبعض أهل هذا الشأن يسميه « المذهب الكلامى » . وهو أن يذكر المتكلم معنى يستدل عليه بضرب من المعقول . ومنه قوله تعالى : ﴿ **أَوَ لَيْسَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ** ﴾ . وقوله عز وجل : ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا** ﴾ وقوله ﴿ **قَالَ مَنْ يُحْيِى الْعِظَامَ وَهِىَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِى أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ** ﴾ ، ومنه قول الشاعر :

جَرَى الْقَضَاءُ بِمَا فِيهِ فَلاَ تَلُمِ ... وَلاَ مَلاَمَ عَلَى مَا خُطَّ بِالْقَلَمِ [1])

لفت نظرى هذا العنوان الذى اختاره صاحب الكتاب « الاحتجاج النظرى » ، وقوله بعدها : « وبعض أهل هذا الشأن يسميه المذهب الكلامى » .

---

(١) الفوائد المشوق : ١٣٦ .

وجال فى نفسى أنى قد قرأت مثل هذا الكلام قبل الآن ، وفى غير هذا الكتاب !!

نعم .. لقد مررت به فى تفسير البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ عند قوله تعالى : ﴿ **قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرزَ الذين كُتِبَ عَلَيهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ** ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٤] يقول أبو حيان : « هذا النوع عند علماء البيان يسمى « **الاحتجاج النظرى** » وهو أن يذكر المتكلم معنى يستدل عليه بضروب من المعقول نحو : ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاّ اللهُ لَفَسَدَتَا** ﴾ [سورة الأنبياء : ٢٢] . ﴿ **قُلْ يُحْيِيهَا الَذِى أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ** ﴾ [سورة يس : ٧٩] ﴿ **أَوَ لَيْسَ الَّذِى خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ** ﴾ [سورة يس : ٨١] وبعضهم يسميه المذهب الكلامى . ومنه قول الشاعر :

جَرَى الْقَضَاءُ بِمَا فِيهِ فَلاَ تَلُمِ　　وَلاَ مَلاَمَ عَلَى مَا خُطَّ بِالقَلَمِ [1]

وواضح من مقارنة كلام أبى حيان بما فى طبعة « الفوائد المشوق » التطابق شبه التام بين الاثنين .

ونصُّ أبى حيان – هذا – كان قد لفت نظرى من قبلُ فى دراستى السابقة للماجستير عن « البلاغة عند أبى حيان الأندلسى فى تفسيره البحر المحيط » وعلقت عليه بقولى : « وقول أبى حيان هنا (وبعضهم يسميه المذهب الكلامى) يوحى بأن الأشهر هو مصطلح (الاحتجاج النظرى) ولكن الأمر بعكس ذلك فالمشهور الذى عليه العلماء تسميته بالمذهب الكلامى . وقد حاولت معرفة من استخدم مصطلح الاحتجاج النظرى من علماء البيان ، **فلم أعثر على ذكره إلا لدى شيخ أبى حيان « ابن النقيب » كما فى نص السيوطى الذى سبق ذكره** [2] .

ونص السيوطى هذا الذى أشير إليه هو قوله فى شرحه على منظومته فى علم المعانى والبيان أن صاحب تسمية هذا الفن بالمذهب الكلامى « الجاحظ » ثم قال بعدها : « وسماه ابن النقيب الاحتجاج النظرى » [3] .

---

(١) تفسير البحر المحيط : ٨٩/٣ .

(٢) البلاغة عند أبى حيان الأندلسى فى تفسيره البحر المحيط : مخطوط بمكتبة دار العلوم – جامعة القاهرة .

(٣) شرح عقود الجمان فى علم المعانى والبيان للسيوطى ص ١٢٣ .

أعدت النظر مرة تلو الأخرى فى نص السيوطى هذا ، والسيوطى من المتأخرين وكان مهتمًا بالجمع والتدقيق وضبط المصطلحات . وكونه يقطع بأن « المذهب الكلامى » لم يسمه بهذه ، التسمية « الاحتجاج النظرى » إلا ابن النقيب ، فهذا شىء يثير الاهتمام !

وهنا طرق ذهنى السؤال : إذا لم يكن أحدٌ غير ابن النقيب استخدم مصطلح « الاحتجاج النظرى » فلم لا يكون هذا الكتاب المسمّى بـ « الفوائد المشوق » هو نفسه كتاب ابن النقيب ؟!

وكان علىّ التحرى من صدق مقولة السيوطى السابقة أنه لم يسم « المذهب الكلامى » بهذه التسمية « الاحتجاج النظرى » إلا ابن النقيب فكان أن تتبعت ما وَصَلَتْ إليه يدى من كتب البلاغة التى بين أيدينا اليوم (1) فلم أجد فى واحدٍ منها إطلاق تسمية « الاحتجاج النظرى » على « المذهب الكلامى » إلا فى هذا الكتاب المسمّى بالفوائد المشوق (2) .

جعلنى هذا أصغى بعض الشىء لما هجست به نفسى : أن هذا الكتاب المسمى بالفوائد ماهو إلا مقدمة ابن النقيب فى علم البيان والتى ذكرها أبو حيان الأندلسى فى مقدمة تفسيره البحر المحيط عند حديثه عن الوجه الثالث من الوجوه التى يكون منها تفسير كلام الله عز وجل وهو « وجه الفصاحة والبلاغة » أو بعبارة أبى حيان : « كون اللفظ أو التركيب أحسن وأفصح » قال أبو حيان : « ويُؤْخَذ ذلك من علم البيان والبديع . وقد صنّف الناس فى ذلك تصانيف كثيرة وأجمعها ما جمعه شيخنا الأديب الصالح أبو عبد الله محمد ابن سليمان النقيب . وذلك فى مجلدين قدمهما أمام كتابه فى التفسير ، وما وضعه شيخنا الأديب الحافظ المتبحر أبو الحسن حازم ابن محمد بن حازم الأندلسى الأنصارى القرطاجنى مقيم تونس المسمّى : منهاج البلغاء وسراج الأدباء » (3) .

---

(1) وانظر معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٧/١ .

(2) وجدت صاحب « الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة » : محمد بن على بن محمد الجرجانى المتوفى سنة ٧٢٩ هـ يسمّى فن « المذهب الكلامى » . « بالمحاجة » ، انظر الإشارات والتنبيهات : ٢٨٠ .

(3) البحر المحيط : ٦/١ .

وقد قوّى ما هجس فى نفسى هذا التشابهُ الكبيرُ بين ما ساقه أبو حيان فى البحر المحيط من مادة بلاغية وبين ما فى هذا الكتاب المسمى بالفوائد المشوق .

ومن أمثلة ذلك : ما ذكره أبو حيان عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم ﴾ . قال أبو حيان : وفى قوله : **﴿ أخذته العزة بالإثم ﴾** نوع من البديع يسمى « التتميم » وهو إرداف الكلام بكلمة يرفع عنه اللبس وتقربه للفهم . كقوله تعالى : **﴿ ولا طائر يطير بجناحيه ﴾** [١] .

وهذا التعريف يتطابق مع مافى الفوائد المشوق [٢] . وهذا التعريف للتتميم لم أجده فى واحد من كتب البلاغة التى بين أيدينا إلا فى هذا الكتاب وفى تفسير البحر المحيط .

ومن ذلك أيضًا ما ذكره أبو حيان فى قوله تعالى : ﴿ ما على المحسنين من سبيل ﴾ أنه فيه نوع من أنواع البديع يسمى (التلميح) . قال أبو حيان « وقوله : ﴿ ما على المحسنين من سبيل ﴾ فيه نوع من أنواع البديع يسمى التمليح [٢] . وهو أن يشار فى فحوى الكلام إلى مثل سائر أو شعر نادر أو قصة مشهورة . أو ما يجرى مجرى المثل . ومنه قول يسار [٣] بن عدى حين بلغه قتل أخيه وهو يشرب الخمر :

اليوم خمر ، ويبدو في غدٍ خبرُ   والدهر ما بين إنعام وايئاس [٤]

وهذا الذى ذكره أبو حيان عن « التلميح » موجود فى « الفوائد المشوق » [٥] .

---

(١) البحر المحيط : ١١٧/٢ .

(٢) انظر الفوائد المشوق : ٩٠ .

(٢) كذا فى مطبوعة البحر المحيط : (التمليح) وهو تصحيف .

(٣) كذا فى مطبوعة البحر . ويبدو أنه تصحيف « بشار » . وللأسف فمطبوعة البحر المحيط مليئة بمثل هذه التصحيفات . وأسأل الله أن يعيننى على إخراج هذا التفسير إخراجًا علميًا دقيقًا ، وأن يظهر قريبًا الجزء الأول منه محققًا .

(٤) البحر المحيط : ٨٥/٥ .

(٥) انظر الفوائد المشوق : ١٦٢ .

ومن التقارب الكبير بين ما فى البحر المحيط وبين ما فى « الفوائد المشوق » ما ذكره أبو حيان عند قوله تعالى : ﴿ وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلاً أن يقول ربى الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم وإن يك كاذبًا فعليه كذبه وإن يك صادقًا يصبكم بعض الذى يعدكم إن الله لا يهدى من هو مسرف كذاب ﴾ [سورة غافر : ٢٨ ، ٢٩] . قال أبو حيان : « وقال صاحب التحرير والتحبير : هذا نوع من أنواع علم البيان تسميه علماؤنا « استدراج المخاطب » . وذلك أنه لما رأى فرعون قد عزم على قتل موسى ، والقومُ على تكذيبه ، أراد الانتصار له بطريق يخفى عليهم بها أنه متعصب له وأنه من أتباعه ، فجاءهم عن طريق النصح والملاطفة فقال : ﴿ أتقتلون رجلاً أن يقول ربى الله ﴾ ولم يذكر اسمه بل قال : « رجلاً » يوهم أنه لا يعرفه ولا يتعصب له . ﴿ أن يقول ربى الله ﴾ ، ولم يقل : « رجلاً مؤمنًا بالله « أو « هو نبى الله » ، إذ لو قال شيئًا من ذلك لعلموا أنه متعصب ، ولم يقبلوا قوله ، ثم أتبعه بما بعد ذلك ، قدّم قوله : ﴿ وإن يك كاذبًا ﴾ موافقة لرأيهم فيه ، ثم تلاه بقوله : ﴿ وإن يك صادقًا ﴾ ولو قال : « هو صادق ، وكل ما يعدكم » لعلموا أنه متعصب وأنه يزعم أنه نبى وأنه يصدقه ، فإن الأنبياء لا تخل بشىء مما يقولونه ثم أتبعه بكلام يفهم منه أنه ليس بمصدق وهو قوله : ﴿ إنّ الله لا يهدى من هو مسرف كذاب ﴾ انتهى [1] .

« وصاحب التحرير والتحبير » - هذا - الذى ذكره أبو حيان هو نفسه شيخه ابن النقيب ، وكتابه « التحرير والتحبير » هو تفسيره الكبير للقرآن الكريم واسمه « التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير فى معانى كلام السميع البصير » [2] والذى جعل له مقدمة كبيرة فى علم البيان واشتهرت بمقدمة ابن النقيب .

---

(١) البحر المحيط : ٤٦١/٧ - ٤٦٢ . وقابل بالفوائد المشوق : ٢١٣ ، ٢١٤ .
(٢) انظر ما يأتى ص : ٣٦ .

وقد ذكر هذه المقدمة غير أبى حيان منهم الزركشى الذى وصفها – مثل وصف أبى حيان – بأنها أجمع ما صنف فى علم الفصاحة والبيان . وذلك عند حديثه عن « **معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأفصح** » قال الزركشى : « ويؤخذ ذلك من علم البيان والبديع . وقد صنف الناس فى ذلك تصانيف كثيرة وأجمعها ما جمعه الشيخ شمس الدين محمد بن النقيب مجلدين ، وقدمهما أمام تفسيره ، وما وضعه حازم الأندلسى المسمّى بمنهاج البلغاء وسراج الأدباء .. » [1] . وهذه المقدمة ذكرها ابن السبكى من مصادره فى تأليف « عروس الأفراح » [2] .

وقد لحظ هذا التشابه الكبير بين مافى البحر المحيط من مادة بلاغية وبين كتاب « الفوائد المشوق » الدكتور المحتسب فى بحثه للدكتوراه عن « منهج أبى حيان فى التفسير » وحكم بأنه من المصادر البلاغية التى لم يذكرها أبو حيان فى مقدمة كتابه بل نقل عنه دون تصريح باسمه » [3] .

* * *

هذا التشابه الكبير بين مافى تفسير البحر المحيط وكتاب « الفوائد المشوق » وانفراد صاحب هذا الكتاب بمصطلح « الاحتجاج النظرى » جعلنى أطمئن بعض الاطمئنان إلى ما هجست به نفسى أن ما بين يدىّ من كتاب « الفوائد المشوق » هو نفسه مقدمة شيخ أبى حيان « ابن النقيب » .

---

(١) البرهان فى علوم القرآن : ٣١١/١ .

(٢) انظر : عروس الأفراح : ٣١/١ .

(٣) انظر منهج أبى حيان فى تفسيره البحر المحيط . رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ص : ٢٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ . ومن المفارقة أننى رفضت هذا الرأى من قبلُ ، وذهبت إلى غير ماذهب إليه الدكتور المحتسب . انظر : البلاغة عند أبى حيان الأندلسى : ٦٩ . وها أنا أعود اليوم بعد سنوات إلى ما كنت رَدَدْتُه من قبل ! .

غير أن هذا لم يكن عندى كافيًا للوصول إلى درجة اليقين فصرت أتلمس ذكر « ابن النقيب » ومن نقل عنه لعلى أجد فيه ما يشفى . وقد كان بحمد الله وتوفيقه . كان فى بعض ذلك شىء من الطرافة . وهو ما وقع لى من نصّ آخر عند السيوطى فى حديثه عن « التورية » من فنون البديع . قال السيوطى

« حكى بعضهم فى التورية قولاً نادرًا فقال : هى أن يعلق المتكلم لفظة من الكلام بمعنى ثم يرددها بعينها ، ويعلقها بمعنى آخر . نحو **﴿ مثل ما أوتى رسل اللهِ اللهُ أعلم حيث يجعل رسالته ﴾** فجاء بلفظ الجلالة مضافًا إليه ثم جاء به مبتدأ مثل قوله : **﴿ أحقُ أن تقوم فيه ، فيه رجالٌ ﴾** الأول : متعلق بتقوم ، والثانى : خبر رجال . **كذا أورده الأندلسى نقلاً عن ابن النقيب فى تفسيره** .. قلت : الظاهر أنّ هذا القول تصحف على ناقله ، فإنّ هذا هو النوع المسمى بـ « الترديد » السابق فى الإطناب فتحرّف على الناقل « الترديد » بـ « التورية » . ثم رأيت فى « المصباح » لابن مالك التمثيل بالآية الأولى للترديد فصح ماقلته [1] .

يرحم الله السيوطى فقد شفى نفسى بكلامه هذا ! وهذا القول النادر فى تعريف التورية الذى أشار إليه السيوطى كنت قد مررت به وتوقفت عنده فى « الفوائد المشوق » [2] **، وعلقت عليه بهامش نسختى : أنه يخالف ما عرف فى ضبط حدّ « التورية » ، وهاهو نصّ السيوطى يقرر أن صاحب هذا المذهب الغريب فى تعريف « التورية » هو ابن النقيب .**

أعدت النظر فى نص السيوطى السابق . وهجس فى نفسى أنه يريد بالأندلسى – هنا – أبا جعفر الأندلسى ، وأنّ هذا النص يمكن أن يكون موجودًا فى شرحه على بديعية رفيقه ابن جابر الشهيرة ببديعية العميان . فتطلبت

---

(١) شرح عقود الجمان : ١١٥ .

(٢) الفوائد المشوق : ١٣٦ .

هذا الشرح المعروف بالحلة السِّيَرا فى مدح خير الورى » ووجدت له عدة نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية . وكان أن عثرت – بحمد الله وتوفيقه – على النقل الذى نقله السيوطى . وثبت لى أن الأندلسى هذا هو أبو جعفر الأندلسى أحمد ابن يوسف بن مالك الرُّعينى الغرناطىّ المتوفى سنة ٧٧٩ هـ .

وبعد أن ساق أبو جعفر حد « التورية » المشهور – من أنها إطلاق لفظ له معنيان : قريب وبعيد ، والمراد البعيد – قال : « وهذا الذى قرّرْناه فى حد التورية هو الذى درج عليه الناس ، وقد ذكر ابن النقيب فى مقدمة تفسيره قولاً نادرًا فى التورية فقال : « التورية أن يعلق المتكلم لفظة من الكلام بمعنى ثم يردها بعينها ويعلقها بمعنى آخر . وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **حتى نؤتى مثل ما أوتى رسل الله ، اللهُ أعلم حيث يجعل رسالاته** ﴾ فجاء بلفظ الجلالة مضافًا ، ثم جاء به مبتدأ . ومنه قوله تعالى : ﴿ **ولكنّ أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ...** ﴾ جاء بيعلمون أولاً منفيًا ثم جاء به مثبتًا . ومنه قوله تعالى : ﴿ **لمسجد أسس على التقوى من أول يومٍ أحقُّ أن تقوم فيه ، فيه رجال** ﴾ « ففيه » الأول متعلق بأحق . والثانى فى موضع خبر المبتدأ الذى هو « رجال » [1] .

وهذا النص الذى سقته يزيد فائدة على نص السيوطى السابق أنه قررّ أن ذلك القول فى مقدمة تفسير ابن النقيب . فانضاف هذا – فى نفسى – إلى ما سبق وهدأت ثورة الشك عندى ، وأصبح شبه متقرّر عندى أنّ ما بين يدى من مطبوعة « الفوائد المشوق » ماهى إلا مقدمة الشيخ ابن النقيب .

وهذا القول النادر الذى نسبه أبو جعفر الأندلسى إلى ابن النقيب فى تعريف التورية فى الحقيقة ليس إلا نتاج التحريف من ناسخ مقدمة ابن النقيب . والصواب كما ذهب إليه السيوطى أنه « الترديد » لا « التورية » فهذا حده المعروف به فى كتب علماء البلاغة [2] ، وأنه تصحف على الناسخ من

---

(١) الحُلة السِّيَرا فى مدح خير الورى : ورقة ١٥٢ (مخطوط بدار الكتب المصرية برقم : ٢٨٢ بلاغة) .

(٢) انظر : تحرير التحبير : ٢٥٣ ، وبديع القرآن : ٩٦ ، والبرهان فى علوم القرآن : ٣٠١/٣ ، والإتقان فى علوم القرآن : ٢٠١/٣ ، وشرح عقود الجمان : ٧٣ . وانظر غيرها فى معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ١٢٨/٢ – ١٣٢ .

« الترديد » إلى « التورية » وهذا يكشف لنا عن أنّ هذا التصحيف فى أصل مقدمة ابن النقيب المخطوط كان قديمًا جداً من زمن أبى جعفر الأندلسى الرعينى المتوفى سنة ٧٧٩ هـ وهو تصحيف « مبارك » . له من الفضل علىّ – فى توثيق نسبة هذا الكتاب – ماله !! .

ومن النقول الأخرى عن ابن النقيب ما ساقه السيوطى فى الإتقان عند حديثه عن التضمين . قال السيوطى : « ومثّله ابن النقيب وغيره بإيداع حكايات المخلوقين فى القرآن كقوله تعالى حكاية عن الملائكة : ﴿ **أتجعل فيها من يفسد فيها** ﴾ . وعن المنافقين : ﴿ **أنؤمن كما آمن السفهاء** ﴾ ، ﴿ **وقالت اليهود ..** ﴾ ، ﴿ **وقالت النصارى ...** ﴾ . قال : « وكذلك ما أودع فيه من اللغات الأعجمية »[٢] .

وهذا النقل فى « الفوائد المشوق »[٣] . ويلاحظ أن صدر كلام السيوطى ينسب القول بإيداع حكايات المخلوقين فى القرآن إلى ابن النقيب وغيره ، وأما عَجُز كلامه فيقطع بأن القائل بأن مافى القرآن من اللغات الأعجمية من باب « الإيداع » هو ابن النقيب وحده . وهذا مطابق للفظ « الفوائد المشوق » .

ومما يستأنس به أن ما بين أيدينا مقدمة لأحد الكتب المصنفة فى التفسير أنه ختمها بفصل تحدث فيه عن اشتقاق ألفاظ (القرآن ، والسورة ، والآية ، والكلمة ، والحرف) وبيان معانيها . واعتذر عن تأخيره ذلك إلى هذا الموضع بقوله : « وقد كان ينبغى أن يكون مقدماً فى أول الكتاب ذكر مااشتق منه القرآن والسورة ، والآية ، والكلمة ، والحرف وبيان معانيها ..)[٤] وهذا يلائم أن يكون ما بين أيدينا مقدمة بين يدى تفسير للقرآن كصنيع الكثير من أئمة التفسير .

---

(١) الإتقان : ٢٧٠/٣ ، وذكره في معترك الأقران : ٣٨٨/١ = ٣٨٩ . وذكره الزركشى فى البرهان : ٣٤٤/٣ .

(٢) الفوائد المشوق : ١١٧ – ١١٨ .

(٣) الفوائد المشوق : ٢٤٤ .

ويقوى أنّ هذه مقدمة فى علوم البلاغة للمعاونة على تفسير القرآن أنه استهل خطبة كتابه بالإشارة إلى احتواء القرآن على « ضروب الفصاحة وأجناس البلاغة وأنواع الجزالة وفنون البيان وغوامض اللسان ، وحسن الترتيب والتركيب وعجيب السرد وغريب الأسلوب وعذوبة المساغ وحسن البلاغ ، وبهجة الرونق وطلاوة المنطق » [1] . وأشار إلى أنه لا يعرف فضل القرآن إلا من عرف كلام العرب وعرف فنون البلاغة وضروب الفصاحة وأن هذا الشخص هو الذى يمكنه أن ينظر فى القرآن ويشعر بتميزه وتفرده عن غيره من الكلام . ثم قال بعد ذلك : « وسنورد فى كتابنا هذا أصولاً مؤصلة وفوائد مفصلة من علم البيان وما ورد نظيره فى القرآن ما تقف عليه ويعجبك عند النظر إليه » [2] ثم قال : « ومن لم يعرف هذا العلم كان عن فهم معانى الكتاب العزيز بمعزل ولم يقم ببعض حقوق المنزّل والمنزَل . ومن وقف على هذه الأصول التى أصلتها والفصول التى فصلّتها ظهر له مصداق هذه الدعوى ، وأخذ من التوصل إلى معرفة هذا العلم بالسبب الأقوى وحسن عنده موقعه وعظم فى نفسه محله وموضعه وخالطت قلبه بشاشة رونقه وحليت فى عينه نضارة نظائره ، وحسن مونقه » [3] .

ونجده يصرح بغرضه من وضع هذا الكتاب فيقول : « ... إذ ليس غرضنا فى هذا الكتاب إلا إثبات ما وقع فى الكتاب العزيز من فنون الفصاحة وعيون البلاغة وبدائع البديع أو ما يجرى مجرى ذلك » [4] . ويقول فى موضع آخر : « إذ الغرض من هذا الكتاب معرفة ما تضمنه الكتاب العزيز من أنواع البيان وأصناف البديع وفنون البلاغة وفنون الفصاحة وأجناس التجنيس » [5] .

وكل هذا يقوّى أن هذا مقدمة بين يدى تفسير القرآن الكريم .

---

(١) الفوائد المشوق : ٥ .

(٢) الفوائد المشوق : ٧ .

(٣) الفوائد المشوق : ٨ .

(٤) الفوائد المشوق : ٢٢٥ .

ومن كل ما سبق أجدنى مطمئنًا إلى أن ما نشر تحت عنوان « الفوائد المشوق » أو « كنوز العرفان » منسوبا إلى الإمام ابن قيم الجوزية هو فى حقيقته مقدمة الشيخ ابن النقيب فى علوم البلاغة التى جعلها أمام تفسيره الكبير للقرآن الكريم . والحمد لله أولاً وآخرا .

* * *

٢ – ابن النقيب (*)

هو أبو عبد الله محمد بن سليمان بن الحسن بن الحسين ، العلامة جمال الدين البَلْخِىّ الأصل ، المَقْدِسىّ (١) ، الحنفىّ (٢) ، الشهير بابن النقيب .

مولده :

ولد بالقدس فى منتصف شعبان سنة إحدى عشرة وستمائة (٦١١ هـ) ، وذكر صاحب « الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل » أن ميلاده ، كان فى نصف شعبان سنة إحدى وعشرين وستمائة (٣) ، وذكر بعده القول السابق فى ميلاده سنة إحدى عشرة وستمائة .

وصفه :

وصفه الحافظ الذهبى بأنه « الإمام القاضى المفسر العلامة الزاهد » (٤) ، وقال عنه فى موضع آخر : « كان إماما زاهدا عابدا مقصودا بالزيارة متبركا به أمارا بالمعروف كبير القدر » (٥) . ووصفه صاحب « الجواهر المضية » بأنه

(*) ترجمة ابن النقيب شبه مقتضبة عند من ترجم له . انظر : معجم الشيوخ المعجم الكبير ، للذهبى : ١٩٣/٢ ، والعِبَر فى خبر مَنْ غَبَر : ٣٩٢/٣ – ٣٩٣ ، والمعين فى طبقات المحدِّثين : ٢٢٣ ، والوافى بالوَفَيات : ١٣٦/٣ ، وفَوات الوَفَيات : ٤٣١/٢ ، والبداية والنهاية : ٤/١٤ – ٥ ، والجواهر المضية : ١٦٥/٣ – ١٦٦ ، والنجوم الزاهرة : ١٨٨/٨ ، والدليل الشافى على المنهل الصافى : ٦٢٥/٢ – ٦٢٦ ، وطبقات المفسرين للسيوطى : ١٠٠ ، وحسن المحاضرة : ٤٦٧/١ ، والأنس الجليل : ٢١٧/٢ ، وطبقات للمفسرين للداودى : ١٤٤/٢ ، والسلوك لمعرفة دول الملوك : ٨٨١/١ ، وشذرات الذهب : ٤٤٢/٥ ، والفوائد البهية ١٦٨ ، والأعلام : ١٥٠/٦ .

(١) فى مطبوعة معجم الشيوخ للذهبى : ١٩٣/٢ فى نسبته : (الدمشقى) بدلاً من المقدسى . وهذا غريب لم يذكره غيره ، وأنا أظن أنه قد لحق أصل كتاب الذهبى شىء من تحريف النُّسَّاخ ، أو أنه تحريف مطبعى حديث أو غير ذلك ، والكلمتان : (الدمشقى ، والمقدسى) قريبتان فى رسمهما فيسهل تصحف إحداهما للأخرى . والله أعلم بما كان .

(٢) وقع فى ترجمته فى شذرات الذهب : ٤٤٢/٥ ، أنه حنبلى . وهذا تحريف ، والصواب أنه (حنفى) وهو مذكور فى كتب طبقات الحنفية السابق الإشارة إليها .

(٣) الأنس الجليل : ٢١٧/٢ . وانظر الفوائد البهية : ١٦٩ .

(٤) معجم الشيوخ : ١٩٣/٢ .

(٥) العبر : ٣٩٣/٣ .

« كان أمّارا بالمعروف نهّاء عن المنكر ، لا يخاف من ذى سطوة ، أنكر على الأمير علم الدين سنجر الشجاعى [1] ، وقال له : أنت ظالم لا تخاف الله ، فاحتمله وهابه وطلب رضاه » [2] .

ووصفه الصفدى بأنه « كان صالحا زاهدا متواضعا عديم التكلف » [3] .

ووردت هذه العبارة بنصها فى مطبوعة الشيخ محيى الدين عبد الحميد لفوات الوفيات لكن مع تحريف مفسد للمعنى ، فبدلاً من قوله « عديم التكلف » ورد فيها « عظيم التكلف » [4] .

وقال عنه مؤرخ القدس مجير الدين : « وكان الناس يقصدون زيارته للقدس ، ويتبركون بدعائه » [5] .

هذا عن صفاته المعنوية ، أما عن صفاته الجسمية فقد حفظ لنا الداودى من وصفه أنه كان بعينيه شىء من الضعف [6] .

شيوخه :

ذكر الذهبى فى معجمه أن ابن النقيب روى الحديث عن يوسف المَخِيلى [7] . و « يوسف » – هذا – هو أبو الفضل يوسف بن عبد المعطى ابن منصور بن نجا بن منصور الغسانى الاسكندرانى المالكى . و « المخيلى » نسبة

---

(١) علم الدين سنجر الشجاعى المنصورى كان من مماليك قلاوون وترق حتى ولى شد الدواوين ، ثم الوزارة ، ثم نيابة دمشق وكثر ظلمه ، وقتل سنة ٦٩٣ هـ . (النجوم الزاهرة : ٥١/٨) .

(٢) انظر الجواهر المضية : وقد ذكر أنه نقل هذا عن تاريخ شيخه قطب الدين ، والإربلى فى معجم شيوخه ، وانظر طبقات المفسرين للداودى : ١٤٥/٢ .

(٣) الوافى بالوفيات : ١٣٧/٣ .

(٤) فوات الوفيات : ٤٣١/٢ .

(٥) الأنس الجليل : ٢١٧/٢ .

(٦) انظر طبقات المفسرين للداودى : ١٤٥/٢ .

(٧) معجم الشيوخ : ١٩٣/٢ .

إلى « مَخِيل » ذكر الذهبى أنها من بلاد برقة [1] . روى عن الحافظ السِّلَفى وجماعة وكان من أكابر بلده ، وتوفى فى جمادى الآخرة سنة اثنتين وأربعين وستمائة (٦٤٢ هـ) [2] .

وقد وقع لى ذكر ابن النقيب فى كتاب « طبقات الأولياء » لابن الملقن سراج الدين أبى حفص عمر بن على بن أحمد المصرى المتوفى ٨٠٤ هـ ، عند ذكره لسلسلته فى لبس خرقة التصوف [3] . وفيها أن **ابن النقيب** شيخ شيخه فى هذه السلسلة ، وأن ابن النقيب لبس خرقة التصوف هذه عن شهاب الدين السهروردى . يقول ابن الملقن : « ولبستها أيضا من الشيخ المعتقد المعمر رضى الدين أبى محمد الحسين بن عبد المؤمن بن على الطبرى سبط الإمام محب الدين الطبرى سادس عشر جمادى الأولى من سنة خمس وخمسين وسبعمائة بزاويته ببولاق . قال : **ألبسنى الإمام مفتى القرن جمال الدين محمد بن سليمان بن حسن بن حسين عرف بابن النقيب سنة ثمان وتسعين وستمائة** . قال الشيخ : ألبسنى شهاب الدين السهروردى عن عمه أبى النجيب ... » [4] .

وهذا النص يثبت لقيا ابن النقيب لشيخه العارف شهاب الدين السُّهْرَوَرْدِىّ وأخذه طريق السلوك عنه . والسُّهْرَوَرْدِى - هذا - هو عمر بن محمد بن عبد الله أبو حفص شهاب الدين ، فقيه شافعى مفسر ، وهو صاحب كتاب « عوارف المعارف » **ولد بسهرورد عام ٥٣٩ هـ ، وتوفى ببغداد ٦٣٢ هـ** [5] .

تلاميذه :

سبق أن ذكرنا أن الشيخ ابن النقيب روى الحديث الشريف وله إسناد

---

(١) قال ياقوت فى معجم البلدان : (٧٣/٥) « مَخِيل » بالفتح ثم الكسر ، وادى مخيل وهو حصن قرب بَرْقَة بالمغرب .

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبى : ٢٣ / ١١٦ - ١١٧ ، وشذرات الذهب : ٢١٦/٥ .

(٣) من تقاليد الصوفية حيث يقوم الشيخ بإلباس المريد هذا اللباس ، ولهم فى ذلك تعليلات . انظر معجم اصطلاحات الصوفية للكاشانى : ١٧٨ .

(٤) طبقات الأولياء : ٥٠٤ .

(٥) فى ترجمته انظر وفيات الأعيان : ٤٤٦/٣ - ٤٤٨ . والسهروردى - هذا - شيخ ابن النقيب غير السهروردى الفيلسوف يحيى بن حبشى المقتول بتهمة الزندقة ٥٨٧ هـ . فليتنبه !

فى ذلك ، وقد جلس إليه غير واحد من أئمة زمانهم فى صناعة الحديث منهم **الحافظ الذهبى** الذى أخذ عنه وأورد ذكره فى معجمه الكبير [١] وأثنى عليه ، ويسميه فيه اختصارا : « محمد بن سليمان البَلْخِىّ » . قال الذهبى : « قرأت على محمد بن سليمان البَلْخِىّ ، وعلى عبد المؤمن بن خلق التونى قالا : أنا يوسف ابن عبد المعطى ، أنا أبو طاهر السِّلَفِى ... عن زر عن علىٍّ ، قال : « أحب الكلام إلى الله عز وجل أن يقول العبد وهو ساجد » ربِّ إنى ظلمت نفسى فاغفر لى ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت » [٢] .

وقد صرّح **الذهبى** أنه سمع منه الحديث مدة مقامه بمصر [٣] .

ومن تلاميذه الذين أخذوا عنه الحديث **علم الدين البِرْزالى القاسم بن محمد بن يوسف** [٤] المحدث المؤرخ ، وأصله من أشبيلية . ومولده بدمشق وزار مصر والحجاز ، وكان فاضلا فى علمه وأخلاقه حلو المحاضرة . و « البِرْزَالى » نسبة إلى (بِرْزالة) من بطون البربر [٥] ، وتوفى عام ٧٣٩ هـ .

ومن تلاميذه أيضا فى الحديث ابن سامة [٦] وهو محمد بن عبد الرحمن ابن سامة بالسين المهملة مخففا ، ولد سنة ٦٦٢ هـ ، وعنى بالحديث وسمع من علمائه بمصر وارتحل فى سماع الحديث . مات بالقاهرة فى ذى الحجة ٧٠٨ هـ .

ومن تلاميذه الذين أخذوا عنه **أبو حيان الأندلسى** الإمام الكبير فى النحو واللغة والتفسير ، ويبدو أنه أخذ عنه التفسير [٧] .

---

(١) المعجم الكبير : ١٩٣/٢ .
(٢) المعجم الكبير : ١٩٣/٢ - ١٩٤ .
(٣) الشيخ ابن النقيب كان قد وفد إلى مصر من القدس ، ودرّس بالمدرسة العاشورية بالقاهرة . ثم تركها وانقطع بالجامع الأزهر . ويبدو أن ذلك كان للعبادة والتخلى . ثم غادر مصر عائدا إلى القدس .
(٤) الجواهر المضيئة : ١٦٦/٢ ، وطبقات الداودى .
(٥) فى ترجمته ينظر فوات الوفيات : ١٣٠/٢ .
(٦) وقع اسمه فى مطبوعة الدكتور عبد الفتاح الحلو من « الجواهر المضيئة » ، « أبى شامة » ، وذكر الدكتور الحلو أن هذا تصرف منه . وقد جانبه الصواب فى ذلك . وانظر فى ترجمة ابن سامة : الدرر الكامنة : ١١٧/٤ - ١١٨ ، وطبقات الداودى :
(٧) البحر المحيط : ١١/١ . وقد ذكر ابن الملقن فى طبقات الأولياء : ٥٠٦ أن أبا حيان =

ومن تلاميذه أيضا شيخ الإقراء فى زمانه برهان الدين أبو محمد بن عمر ابن إبراهيم الجعبرى . وقد نقل عنه الداودى أنه نص على تلمذته لابن النقيب [1] .

* * *

– مؤلفاته :

١ – تفسير ابن النقيب

هو تفسير « **التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير فى معانى كلام السميع البصير**، هكذا ورد اسمه عند الحاج خليفة فى كشف الظنون . وقال عنه : (وهو كبير فى نيف وخمسين مجلدًا . وقد اعتنى به ما لم يعتن بغيره . ذكره الشعرانى . وقال : ما طالعت أوسع منه) [2] .

ووصفه ابن كثير بأنه (مصنف حافل كبير جمع فيه خمسين مصنفًا من التفسير [3] . **وذكر تلميذه الذهبى** أنه فى (تسعة وتسعين مجلدًا استوعب القراءات وأسباب النزول والإعراب وأقوال المفسرين وأقوال الصوفية وحقائقهم) [4] .

ويبدو أن نسخة هذا التفسير كانت نادرة فى زمن الذهبى تلميذ ابن النقيب حيث قال بعد ذلك : (والنسخة موجود منها ببيت المقدس) [5] . أما صلاح

= لبس خرقة التصوف من ابن النقيب ، وفى نفسى شىء من هذا الكلام فأبو حيان معروف عنه نقده اللاذع لجماعة الصوفية ، وكثيرا ماهاجمهم فى ثنايا تفسيره البحر المحيط .

(١) انظر طبقات المفسرين للداودى : ٢٠٢/١ .

(٢) كشف الظنون : ٣٥٨/١ .

(٣) البداية والنهاية : ٤/١٤ – ٥ .

(٤) معجم الشيوخ : ١٩٣/٢ .

(٥) السابق : ١٣٧/٢ .

الدين الصفدى فيذكر أنه كانت منه نسخة فى زمانه بجامع الحاكم بالقاهرة وأنه جمع فيه خمسين مصنفًا [1] .

وقال عنه أبو حيان الأندلسى : (هو أكبر كتاب رأيناه صنف فى علم التفسير ، يبلغ فى العدد مائة سفر أو يكاد إلا أنه كثير التكرير قليل التحرير ، مفرط الإسهاب) [2] .

وذكر البقاعى أنه اطّلع عليه ، وأنه فى نحو ستين مجلدًا ، وأن ابن النقيب اهتم فيه ببحث المناسبات بين الآيات والسور . يقول موازنًا بين تفسيره – هو – « نظم الدرر » وبين تفسير ابن النقيب : « وبعد أن وصلت إلى سورة الكهف ذكر لى أن تفسير ابن النقيب الحنفى ، وهو فى نحو ستين مجلدًا . يذكر فيه المناسبات . وفى خزانة جامع الحاكم كثير منه . فطلبت منه جزءًا فرأيت الأمر كذلك بالنسبة إلى الآيات لا جملها ، وإلى القصص لا جميع آياتها . ومن نظر فى كتابى هذا مع غيره علم النسبة بينهما » [3] .

وبالتأمل فى هذه التقول أرجح أن الصواب هو أنه فى تسعة وتسعين مجلدًا كما ذكر الذهبى وتؤيده عبارة صاحب البحر المحيط السابقة أنه « يبلغ فى العدد مائة سفر أو يكاد » والذهبى وأبو حيان كانا معاصرين لابن النقيب وتتلمذا عليه ونصا على ذلك . ولا يبعد أن يكون قد نُسِخَ منه بعد ذلك نسخ أخرى هى التى وصفها الآخرون .

وهذا التفسير توجد قطعة باقية منه بمكتبة الفاتح بتركيا من سورة المدثر حتى آخر القرآن الكريم . وعنها مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة [4] . وبالخزانة العامة بالرباط بالمملكة المغربية جزء آخر يشتمل على تفسير سورة الشعراء

---

(١) الوافى بالوفيات : ١٣٧/٣ .

(٢) البحر المحيط ٢١١/١ .

(٣) نظم الدرر فى تناسب الآيات والسور للبقاعى : ١٠/١ .

(٤) برقم (٧١) تفسير وعلوم القرآن . وقد طلبت تصوير جزء منها ، فتبين أن بها بعض التلف الذى يمنع من التصوير . ووعد القائمون على المعهد بإصلاحه وإنا لمنتظرون .

والنمل والقصص . وكانت بعثة معهد المخطوطات العربية بالكويت فى زيارتها إلى المغرب قبل الأحداث الأخيرة قد انتسخت منه صورة [1] . وذكرت الدكتورة الصفّار فى معجمها [2] أن منه قطعة بمكتبة الأوقاف العراقية ببغداد تحت رقم ٢٣١٦ - ٢٣١٧ مجاميع . ولم يشر بركلمان أى إشارة إلى هذا الكتاب [3] .

* * *

أمّا مقدمة [4] هذا التفسير الكبير - والتى أجلوها اليوم بين يدى القراء - فلا أعلم أنّ لها اليوم أصلاً مخطوطًا ، إلا هذه المطبوعة التى نشرت بعنوان « الفوائد المشوق » أو « كنوز العرفان » ، وقد اجتهدت فى البحث عن أصلها المخطوط ولكن دون فائدة . ولعل الأيام تكشف لنا عن هذا الأصل المخطوط [5] .

* * *

---

(١) عن ثبت المخطوطات التى صورتها بعثة معهد المخطوطات العربية بالكويت إلى المغرب العربى فى الفترة من ١٩٧٥/٦/٢٦ - ١٩٧٥/٩/٢٢ .

(٢) معجم الدراسات القرآنية للدكتورة ابتسام الصفار : ٣٢٦ - ط الأولى - بغداد ١٩٨٤ .

(٣) راجعت فى هذا أحد الأساتذة العارفين باللغة الألمانية . والجزء الزمنى الذى عاش فيه ابن النقيب لم يترجم من كتاب بركلمان حتى كتابتى هذه الكلمات فى صدر هذه الطبعة الأولى .

(٤) هناك مقدمة أخرى فى التفسير اشتهرت بمقدمة تفسير ابن النقيب ، ويقع بينها وبين مقدمة ابن النقيب التى معنا شىء من اللبس حتى عند بعض القدماء . وابن النقيب الآخر هذا هو محمد بن أبى بكر ابن إبراهيم ، قاضى القضاة شمس الدين ابن النقيب الحاكم بحمص ثم طرابلس ثم حلب ، وهو صاحب الإمام النووى ، وكان مولده تقريبا سنة اثنتين وستمائة (٦٠٢ هـ) ومات سنة خمس وأربعين وسبعمائة (٧٤٥ هـ) . (انظر فى ترجمته : الدرر الكامنة : ٣٩٨/٣ - ٣٩٩ ، ومفتاح دار السعادة : ١٠٠/٢) .
وهناك غير واحد من العلماء قديما اشتهر بابن النقيب انظر ثبت ذكرهم فى معجم المؤلفين : ٢٩/١٤ .

(٥) وصلتنى بعد انتهائى من كتابة هذه الكلمات رسالة من السعودية من أخى الدكتور / محمد أحمد حسن محمود وفيها يعلمنى بأماكن أخرى لمخطوطات تفسير ابن النقيب وأن هناك مخطوطات له فى :-
- مراكش - خزانة ابن يوسف - المغرب - التفسير ١ [١٧٨] جـ ١ .
- تونس - المكتبة الوطنية - حسن حسنى عبد الوهاب : ١٥/١ [١٨٤٨٤] ، وأنه جزء فى سورة آل عمران .
- تركيا - مكتبة ولى الدين جار الله ٥ [٧١] ، ٥ [٧٢] ، ٥ [٧٣] ، ٥ [٧٤] . =

وذكرت الدكتورة الصفّار فى معجمها [1] أن لابن النقيب رسالة مخطوطة بمكتبة الأزهر بعنوان (رسالة الآيات البينات فى تفسير بعض آيات متشابهات القرآن الكريم ، وذكرت أنها برقم (٩٥ مجاميع) ١٤٤٧٩ ، وقد راجعت المكتبة الأزهرية تحت رقم (٩٥ مجاميع) فلم أجد هذه الرسالة ، وتبين لى أن هذا الرقم خطأ وأنه يوجد رسالة تحت رقم (٣٩٥ مجاميع) ١٤٤٧٩ فى التفسير من صفحة ٦٢ - ٩٣ . وعَنْون لها جامعها بأنها « فوائد من التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير للشيخ جمال الدين بن النقيب » وهذا يختلف عمّا ذكرته الدكتورة الصفار ، فالعنوان الذى ذكرته يوحى أنها رسالة مستقلة صنفها ابن النقيب فى الآيات المتشابهات . وهذا غير صواب ، والصحيح أنّ مافى مخطوط المكتبة الأزهرية - هذا - عبارة عن نقول التقطها جامعها من تفسير الشيخ ابن النقيب فى تفسير بعض آيات القرآن وفيها حديث عن المحكم والمتشابه والمراد بهما . وبدأت هذه النقول بالحديث عن قوله تعالى من سورة آل عمران : « إن الله لا يخفى عليه شىء فى الأرض ولا فى السماء ... » وما بعدها .

* * *

٢ - ولابن النقيب قصيدة طويلة قالها على طريقة التصوف سماها « منهاج العارف المتقى ومعراج السالِك المرتقى » ، وصفها الداودى بأنها طويلة جداً تدخل فى أربعين ورقة [2] .

وفاته :-

ذكرنا - فيما مضى - أن الشيخ ابن النقيب كان قد قدم القاهرة وعمل بالتدريس ثم فارقها عائدًا إلى بلده « القدس » ، وهنا يذكر بعض من ترجم له أنه مات وهو فى طريق عودته ، ومنهم من يذكر الله أنه عاد إلى القدس واستوطن فيها إلى أن مات فى محرم سنة ثمانٍ وتسعين وستمائة (٦٩٨ هـ) عن سبع وثمانين سنة رحمه الله .

= وذكر لى الأخ الفاضل أن المصادر التى عاد إليها لم توضح محتويات هذه الأجزاء ؛ فجزاه الله خيرا عن هذه الفائدة ، وأسأل الله أن يعيننى على استقدام هذه المخطوطات ونشرها والله من وراء القصد وهو نعم الوكيل .

(١) معجم الدراسات القرآنية : ٦٠٨ .

(٢) طبقات المفسرين للداودى : ١٤٥/٢ .

٣ – بين البلاغة والتفسير (*)

علم تفسير القرآن الكريم هو نواة العلوم الإسلامية جميعًا . عرفه المسلمون قبل أن يعرفوا أى علم آخر . ومنذ بزوغ فجر الإسلام وعناية المسلمين متجهة إلى القرآن الكريم . وقد أرشد القرآن نفسه إلى النظر والتدبر . يقول تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ ، وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الأَلْبَابِ ﴾ .

[سورة ص : ٢٩]

ولم تكن حاجة المسلمين ماسة إلى من يفسر لهم نص القرآن الكريم ، فالقرآن نزل بلسان القوم ، ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [سورة الزمر : ٢٨] . وقد بلغ العرب فى هذه الفترة الذروة العليا من البلاغة والفصاحة فى القول . فجاء القرآن فتحداهم أن يأتوا بمثل أقصر آية مثله فعجزوا .

وتمر الأيام والسنون ويجعل الله العزة لدين الإسلام ، فيظهر المسلمون على المشركين وينساحون فى الأرض فاتحين رافعين راية التوحيد ، ويختلطون بأمم وحضارات جديدة ولغات غير لغتهم العربية ، وكان لهذا أثره على هذه « اللغة الشريفة » فتسرب إليها اللحن والحياد عن الإعراب . فكان أن سارع علماء المسلمين لوضع قواعد النحو والتصريف واللغة . ومن هنا كان سبق قواعد هذه العلوم لقواعد البلاغة والفصاحة . فرغم تسرب اللحن إلى المنطق العربى – فى هذه الآونة ، فإن الذوق العربى المرهف كان باقيًا على حاله قبل ذلك . ونحن ما زلنا فى جيل الصحابة والتابعين وتابعيهم .

ولذا نجد تفاسير القوم – رضوان الله عليهم – غاية فى الاقتضاب . تكاد تنحصر فى بيان غريب من اللفظ أو حكم فقهى أو سبب نزول أو ناسخ ومنسوخ . ولا نكاد نجد فى ثنايا تفاسيرهم طول نفس فى بيان ما وراء اللفظ

(*) عُظْمُ هذا المبحث مأخوذ عن بحثى للدكتوراه عن « بلاغة القرآن عند المفسرين حتى نهاية القرن السادس الهجرى » ؛ لما فيه من الفائدة فى هذا الموضع .

من مسائل الفصاحة والبلاغة التى كان بها القرآن معجزًا . فلم تكن حاجة المسلمين تدعو لذلك ، فغالبهم عرب خلص يدركون هذه المسائل بأذواقهم التى فطروا عليها . ونحن لا نعدم - بين أيدينا - من النصوص ما يبين عن شيء من هذا الذوق . فمن ذلك قصة إسلام الصحابى الكريم : الطفيل بن عمرو الدوسى رضي الله عنه فيما نقله ابن إسحق . قال : « كان رسول الله ﷺ على ما يرى من قومه يبذل لهم النصيحة ، ويدعوهم إلى النجاة مما هم فيه . وجعلت قريش حين منعه الله منهم يحذرون الناس ومن قدم عليهم من العرب . وكان الطفيل ابن عمرو الدوسى يحدث أنه قدم مكة ورسول الله ﷺ بها . ومشى إليه رجال من قريش . وكان الطفيل رجلاً شريفًا شاعرًا لبيبًا ، فقالوا له : ياطفيل إنك قدمت بلادنا ، فهذا الرجل الذى بين أظهرنا قد أعضل بنا ، فرق جماعتنا ، وإنما قوله كالسحرة يفرق بين المرء وأبيه ، وبين الرجل وأخيه ، وبين الرجل وزوجته . وإنما نخشى عليك وعلى قومك ما قد دخل علينا ، فلا تكلمه ولا تسمع منه . قال : فوالله مازال بى حتى أجمعت على أن لا أسمع منه شيئًا ولا أكلمه حتى حشوت أذنى حين غدوت إلى المسجد كُرسُفًا ، فرقًا من أن يبلغنى من قوله ، وأنا لا أريد أن أسمعه . قال فغدوت إلى المسجد فإذا رسول الله ﷺ قائم يصلى عند الكعبة . قال : فقمت قريبًا منه فأبى الله إلا أن يسمعنى بعض قوله . قال : فسمعت كلامًا حسنًا . قال : فقلت فى نفسى واثُكْلَ أمى إنى لرجل لبيب شاعر ما يخفى على الحسن من القبيح فما يمنعنى أن أسمع هذا الرجل ما يقول ؟! فإن كان الذى يأتى به حسنًا قبلته وإن كان قبيحًا تركته . فمكثت حتى انصرف رسول الله ﷺ إلى بيته فتبعته فأتبعته حتى إذا دخل بيته دخلت عليه فقلت : يا محمد ، إن قومك قالوا لى كذا وكذا ، الذى قالوا لى . فوالله ما برحوا يخوفوننى أمرك حتى شددت أذنى بكرسف لئلا أسمع قولك . ثم أبى الله إلا أن يسمعنيه . فسمعت قولاً حسنًا . فاعرض علىّ أمرك ، فعرض علىّ الإسلام فأسلمت وشهدت شهادة الحق ... » [1] .

---

(١) حياة الصحابة للكاندهلوى : ١٨٤/١ .

فهذا النص يكشف لنا عن ملكة ذوق الكلام والقدرة على التمييز بين حسنه وقبيحه عند هذا الصحابى الكريم ، فهو ناقد بصير بمواقع الجودة والمزية غير خاف عليه ما يشين الكلام أو يقبحه . يظهر هذا جليًا من قوله : « واثكل أمى ، إنى لرجل لبيب ، شاعر ، ما يخفى علىّ الحسن من القبيح فما يمنعنى أن أسمع من هذا الرجل ما يقول ، فإن كان الذى يأتى به حسناً قبلته ، وإن كان قبيحًا تركته ... » . فمثل هذا الصحابى لا يحتاج إلى من يشير إليه بمواقع الحسن والجودة فى نظم الكلام ، فهو مستغن عن ذلك بما أوتى من ذوق فطرى سليقى يحتكم إليه فى المفاضلة بين كلام وكلام . ولهذا أنكر على نفسه هذا الخوف من سماع كلام محمد ﷺ ، فعنده من الملكة ما يمكن أن يحكم به على ما يقول فإن كان الذى يأتى به حسنًا قبله وإن كان غيره تركه . وهو رجل شاعر خبير لبيب . فمثل هذا يكون من العبث أن يُتَوَجَّهَ إليه بقصد إرشاده إلى مواقع الحسن والحلاوة فى النظم . وإن عملاً كهذا ليشبه من يتجه إلى مبصر سليم العينين يريد أن يأخذ بيده ليعبر به الطريق ! . ومن هنا كان خلو تفاسير السلف الصالح – رضوان الله عليهم – من الحديث عن مسائل البلاغة والفصاحة ، فالقوم لم يكونوا محتاجين إلى مثل هذا الحديث .

نعم لم يكن القوم كلهم على درجة واحدة فى إدراك فصاحة القرآن . وهذه طبيعة البشر أن يتباينوا فى مقدار المواهب والملكات . بل وجد بينهم من لم يكد يميز بين نظم القرآن ونظم الشعر . إلا أن هذا كان لقلته وندرته لا يكاد يكون مذكورًا . يحدثنا ابن عبد البر فى ترجمة الصحابى الكريم الشاعر عبد الله ابن رواحة أنه وقع على جارية له فرأته زوجته فلامته فأنكر . فقالت له : إن كنت صادقًا فاقرأ القرآن فالجنب لا يقرأ القرآن فقال :

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللهِ حَق   وَأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الكَافِرِينَـا
وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ حَقّ   وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَا
وَتَحْمِلُـهُ مَلائِكَـةٌ غِـلاَظٌ   مَلائِكَـةُ الإِلَـهِ مُسَوَّمِينَـا

فقالت امرأته : صدق الله وكذبت عينى . وكانت لا تحفظ القرآن ولا تقروه »[1] .

فهذه المرأة العربية لم ترزق من الذوق ما تستبين به الفارق بين نظم القرآن ونظم الشعر وهى فى زمان شعار أهله وعلمهم الذى يرجعون إليه « الفصاحة » ، وفيه من النساء من هى كالخنساء الشاعرة المشهورة .

وقد دفع خلو تفاسير السلف من الصحابة والتابعين ، من الحديث عن مسائل الفصاحة والبلاغة ، بعض علماء المسلمين إلى حصر علم التفسير فى هذه المرويات ، ورفض ما عداها مما أبدعته قرائح المفسرين من الخلف فى بيان روعة التعبير القرآنى وبلاغته ، واحتجوا فى ذلك بأن هذه القواعد البلاغية مستحدثة بعد عهد سلف الأمة الأول فلا حاجة تدعو إليها .

نقل ذلك السيوطى عن الإمام سراج الدين البُلْقَيْنِىّ[2] عند تعليقه على ما ذهب إليه الزمخشرى فى خطبة تفسيره الكشاف من حاجة مفسر القرآن الكريم إلى النظر فى علم المعانى والبيان ، وأهمية ذلك له . يقول البُلْقَيْنِىّ : « وكيف يترجح فنان جَمْعُهُمَا أوراق يسيرة قد وضعا بعد الصحابة والتابعين . وما على الناس من اصطلاح أتى به عبد القاهر واقتفاه السكاكى ولا يقوم لهما فى كثير من المقامات دليل . وعلم التفسير إنما يتلقى من الأخبار »[3] .

---

(١) انظر : الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البر ٣ / ٩٠٠ .

(٢) هو شيخ الإسلام سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان العسقلانى الأصل البلقينى المصرى الشافعى : يقول عنه السيوطى : « مجتهد عصره وعالم المائة الثامنة ، ولد فى ثانى عشر رمضان سنة (٧٢٤) أربع وعشرين وسبعمائة ، أخذ الفقه عن ابن عدلان والتقى السبكى والنحو عن أبى حيان ، وبرع فى الفقه والحديث والأصول ، وانتهت إليه رئاسة المذهب والإفتاء وبلغ رتبة الاجتهاد ... مات فى عاشر ذى القعدة سنة خمس وثمانمائة » . انظر حسن المحاضرة للسيوطى ١٥٩ . والأعلام للزركلى ٥/٢٠٥ .

(٣) نواهد الأبكار وشواهد الأفكار للسيوطى – مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٤٣٣ تفسير الورقة الأولى . وانظر كشف الظنون ٢/١٤٧٦ .

وهذه نظرة جامدة من البلقينى - رحمه الله - فى حصره علم التفسير فى جانب المرويات فقط ورفضه ما عدا ذلك . وهذا القول منه - أظنه - تفرد به بين علماء الأمة . وهذا إمام المفسرين بالمأثور أبو جعفر الطبرى ينقل فى مقدمة تفسيره عن حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس رضى الله عنهما قوله : التفسير على أربعة أوجه : وجه تعرف العرب من كلامها ، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره » (1) .

فهذه المقولة من ابن عباس رضى الله عنهما تقرر أن هناك نوعًا من التفسير يعرفه العرب ، والمرجع يكون فيه إليهم . والإبانة عن مناحى الجمال والحسن فى نظم القرآن من هذا القبيل . فهذا أمر عرفه العرب وشعروا به ولم يكونوا بحاجة فى زمانهم للإبانة عنه فإذا أتى الخالفون من المفسرين ووجهوا همتهم للإبانة عن هذا الجانب ، بعد أن ضعف هذا الذوق السليقى العربى ، فما ارتكبوا بذلك محرمًا من الفعل ، وهم لم يخرجوا بذلك عن حقيقة التفسير بالمأثور . فالحاجة هى التى مست للاهتمام بهذا الجانب . أما السابقون من السلف فلم يكونوا بحاجة إلى مثل ذلك .

وقد توقف السيوطى أمام مقولة البُلْقَيْنِى هذه مفندًا ، وذهب إلى أن الزمخشرى والبُلْقَينِى لم يتواردا على محل واحد ، فالزمخشرى ليس بجاحد لما نقل من آثار فى تفسير القرآن بل هو معط لها موضعًا كبيرًا من الأهمية ، وإنما مقصوده أن القدر الزائد على التفسير من استخراج محاسن النكت والفِقَر ، ولطائف المعانى التى تُستَعْمَلُ فيها الْفِكَرُ ، وبيان ما فى القرآن من الأساليب ، لا يتهيأ إلا لمن برع فى هذين العلمين ، لأن لكل نوع أصولاً وقواعد ، ولا يُدْرَكُ فن بقواعد فن آخر ، والفقيه والمتكلم بمعزل عن أسرار البلاغة ، وكذا النحوى واللغوى ، وقد كان الصحابة يعرفون هذا المغزى بالسليقة فكانوا يعرفون بالطبع وجوه بلاغته كما كانوا يعرفون وجوه إعرابه . ولم يحتاجوا إلى بيان النوعين فى ذلك لأنه لم

---

(1) جامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبرى - ٧٥/١ .

يكن يجهلهما أحد من أصحابه فلما ذهب أرباب السليقة وضع لكل من الإعراب والبلاغة قواعد يدرك بها ما أدركه الأولون بالطبع . فكان حكم علم المعانى والبيان كحكم النحو »[1] .

إذن فالعلاقة بين تفسير القرآن وعلوم البلاغة علاقة أصيلة . وكان الأَوْلَى بالباحثين فى تاريخ البلاغة أن يعودوا بنشأتها إلى رحاب النص القرآنى وتفسيره . وليس كما ذهب جُلّتهم أنها ولدت وترعرعت فى رحاب المتكلمين والفلاسفة وأن هذا لم يتخلف فى جميع العصور[2] .

نعم .. كان للمتكلمين والفلاسفة أثرهم الكبير الذى لا ينكر فى تشكيل صرح البلاغة العربية . لكنه ليس صحيحًا أن علوم البلاغة نشأت فى كنفهم وتحت رعايتهم . وإن ما بين أيدينا من نتاج المفسرين ليدحض هذه المقولة ويبين عن العلاقة الحميمة بين التفسير والبلاغة .

لقد عرف المسلمون القرآن قبل أن يعرفوا كتاب الخطابة لأرسطو . وكتابُ « مجاز القرآن لأبى عبيدة معمر بن المثنى شاهد على ذلك « ذلك أن المؤرخين يجمعون على أن إسحق بن حنين الوالد أو حنين بن إسحق الابن كان أحدهما أول من نقل كتاب الخطابة لأرسطو عن اليونانية ، وقد مات الوالد سنة ٢٦٠ هـ . ومات الابن سنة ٢٩٩ هـ ، مع أن أبا عبيدة قد مات سنة ٢١٠ هـ قبل أن يموت الوالد بخمسين عامًا . وإذا صح ما قيل من أنه ألف كتاب « المجاز » سنة ١٨٨ هـ فإن الوالد على فرض قيامه بالترجمة لم يكن قد خط حينئذ حرفًا واحداً مما كتب ، وإذن فكل ما ورد فى مجاز أبى عبيدة مما تناقله علماء البلاغة من بعد عربى صميم »[3] .

---

(١) نواهد الأبكار ورَقة = ٢ . وانظر : كشف الظنون ٢ (١٤٧٦ - ١٤٧٧) .

(٢) انظر : البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها لأمين الخولى ، بحث ألقاه فى الجمعية الجغرافية الملكية ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .

(٣) خطوات التفسير البيانى للقرآن الكريم للدكتور رجب البيومى ، ص ٥٠ ، ٥١ .

وقد كان الأستاذ « جون ونسبرو » موفقًا أى توفيق حينما ذهب إلى أن الرابطة بين علوم البلاغة وعلم التفسير أقوى منها بينها وبين علوم الكلام ومباحث الإعجاز . يقول الأستاذ ونسبرو : « والعامل الإضافى والمعقد فى البلاغة هو بالطبع مشكلة الإعجاز مع أن الانشغال بمعنى النص القرآنى سبق بحث تفرده وإعجازه وهو وحده الذى يمكن أن يفسر الاتحاد بين البلاغة والتفسير » [1] .

ويقول أيضًا : « تطور المصطلحات الفنية فى علم البلاغة العربية يوضح بشكل يلفت النظر تكيفها التدريجى مع مقتضيات تفسير القرآن الكريم ، فتكاثر الصور البلاغية فى كتابات شراح العصور الوسطى المتأخرين يبدو نتيجة لانشغالهم بمعانى القرآن الكريم أكثر من اهتمامهم بالزخرفة الأسلوبية . ويمكن أن تتبين فى كثير من تلك الصور وجودًا سابقًا لها فى تفسير القرآن على حين يبدو أن بعضًا آخر منها من ابتكار المفسرين المجتهدين » [2] .

وقد قام الأستاذ ونسبرو بإثبات الارتباط القوى بين البلاغة والتفسير بطريقة فريدة يوضحها الدكتور شفيع السيد بقوله : « من جهة موضوعه تناول الباحث قضية ربما لم يفكر فيها معظم المتخصصين فى البلاغة العربية وهى مدى تكيف هذه البلاغة بمتطلبات التفسير القرآنى وقد اختار الكاتب لذلك إحدى الظواهر البلاغية المعروفة وهى ظاهرة اللف والنشر وراح يتتبع أمثلتها لدى مؤلفى البلاغة المختلفين ويكشف عن مدى اختلاط تلك الأمثلة بأمثلة ظاهرة بلاغية أخرى هى التفسير وانتهى إلى أن مصطلح اللف والنشر يرجع فى ميلاده إلى تفسير القرآن الكريم » [3] .

والتماس البلاغة بين سطور التفسير يخلصنا من كثير من سلبيات طريقة

---

(١) البلاغة وتفسير القرآن الكريم . لجون ونسبرو ، مقال منشور بحوليات كلية دار العلوم ١٩٦٩ م - ١٩٧٠ م ، ص ٢٠٣ ، هامش رقم ٧ .

(٢) السابق ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٣) السابق ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

المتكلمين والفلاسفة فى درس البلاغة . حيث يلتمس الباحث صورها مبتدئًا من النص لا من شيء آخر دخيل عليه . والبلاغة - عندى - إن لم تنهض بالذوق واستشعار الباحث لجمال النص فليس من وراء دراستها إلا العناء والكد . وهذا هو حال المتأخرين وجَّهُوا همتهم لدراسة مجموعة القواعد التى خلفها الشيخان السكاكى والخطيب . وانكبوا عليها درسًا وتعليمًا ثم بعد هذا العناء لا يستطيع الواحد منهم الوقوف أمام نص أدبى يبين لنا عن أسرار الجمال والحسن فيه « وأصبح الشغل الشاغل لهم التنوق فى البحوث اللفظية والاهتمام بالحوار والجدل فى الألفاظ لا فى الأغراض والمقاصد ، إلى ضعف فى الأسلوب كان أثرًا من البيئة الأعجمية فارسية أو تركية أو هندية ، وأنّى لكتب هذه حالها أن تصل بدارسها إلى ما يروم من فائدة أو تكون مثلاً يحتذى « إنك لا تجنى من الشوك العنب » [1] .

وطريقة المتكلمين فى تناول مسائل البلاغة والفصاحة لم تسلم من النقد من قديم فهذا إمام من أئمة البلاغة العربية ، وهو حازم القرطاجنى يقول : « ولا معرج على ما يقوله فى الشيء من لا يعرفه ، ولا التفات إلى رأيه فيه فإنما يطلب الشيء من أهله . وإنما يقبل رأى المرء فيما يعرفه ، وليس هذا جرحة للمتكلمين ، ولا قدحًا فى صناعتهم ، فإن تكليفهم أن يعملوا من طريقتهم ما ليس فيها شطط . والذى يورطهم فى هذا أنهم يحتاجون إلى الكلام فى إعجاز القرآن فيحتاجون إلى معرفة ماهية الفصاحة والبلاغة من غير أن يتقدم لهم علم بذلك فيفزعون إلى مطالعة ما تيسر لهم من كتب هذه الصناعة ، فإذا فرق أحدهم بين التجنيس والترديد وماز الاستعارة من الإرداف ، ظن أنه قد حصل على شيء من هذا العلم ، فأخذ يتكلم فى الفصاحة بما هو محض الجهل بها » [2] .

وهكذا نرى طريقة أصحاب الكلام فى التناول البلاغى لا تفيد شيئًا فى إثراء الذوق ولا تنميته ، فهى موجهة أصلاً لمخاطبة العقل لا الوجدان والشعور ، وقد يشعر القارىء بمتعة عقلية لما تثيره من قضايا فكرية إلا أنه « قَلَّ بعد الكدّ

---

(١) تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها للمراغى ، ص ٧ .

(٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم القرطاجنى : ٨٦ - ٨٧ .

والنظر أن يظفر بغَناء ذوق . والغَناء الذوق هو الغاية المرموقة من درس البلاغة » [1] .

نعم .. الغَناء الذوق هو الغاية المرموقة من درس البلاغة ، أما الاقتصار على الاشتغال بقواعد البلاغة فهو عمل يخرج بالبلاغة عن مجالها ويجعلها علمًا معياريًا مثلها فى ذلك مثل النحو والصرف . وشتان بين الحقلين . فما أيسر أن نصدر الحكم بالصواب أو الخطأ . أما أن نعلم الآخرين بمزايا نظم وافتراقه عن نظم آخر فما أعسر ذلك ، وقديمًا أشار إلى صعوبة ذلك الإمام عبد القاهر الجرجانى ، وعلل له بأن « المزايا التى تحتاج أن تعلمهم مكانها وتصور لهم شأنها أمور خفية ومعان روحانية ، أنت لا تستطيع أن تنبه السامع لها ، وتحدث له علمًا بها حتى يكون مهيئًا لإدراكها ، وتكون فيه طبيعة قابلة لها ، ويكون له ذوق وقريحة يجد لها فى نفسه إحساسًا بأن من شأن هذه الوجوه والفروق أن تعرض فيها المزية على الجملة ... » [2] .

والتماس هذا الغَناء الذوق عند أصحاب التفسير من أنجع السبل لتحقيق ذلك فجلهم من أئمة الفصاحة والبيان أو على أقل تقدير من العارفين بهذه الصناعة ، والمقدرين لها . هذا القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى صاحب « الوساطة » قد يعجب البعض إذا علم أنه معدود من المفسرين وله تفسير كبير [3] لكنه مفقود للأسف . وهذا أبو هلال العسكرى معدود فى المفسرين وله تفسير [4] . وكذا عبد القاهر له تفسير سورة الفاتحة [5] ، وهذا الزمخشرى

---

(١) البلاغة عند الزمخشرى للدكتور مصطفى ناصف : صفحة (ب) من المقدمة . رسالة دكتوراه ، مخطوطة بمكتبة جامعة عين شمس .

(٢) دلائل الإعجاز .

(٣) انظر : طبقات المفسرين للداودى ١/٤١١ .

(٤) انظر : كشف الظنون : ٤٥٣ .

(٥) انظر السابق : ٤٥٤ . وقد عزا كارل بروكلمان إلى عبد القاهر تفسيراً للقرآن بعنوان (درج =

إمام هذا الفن يذكر عن علم التفسير أنه « لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذى علم كما ذكر الجاحظ فى كتاب نظم القرآن ، فالفقيه وإن برز على الأقران فى علم الفتاوى والأحكام . والمتكلم وإن بَزّ أهل الدنيا فى صناعة الكلام ، وحافظ القصص والأخبار وإن كان من ابن القِرِّيَّة أحفظ ، والواعظ وإن كان من الحسن البصرى أوعظ . والنحوى وإن كان أنحى من سيبويه ، واللغوى وإن علك اللغات بقوة لَحْيَيْه لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق ولا يغوص على شىء من تلك الحقائق إلا رجل برع فى علمين مختصين بالقرآن وهما علم المعانى والبيان وتمهل فى ارتيادهما آونة وتعب فى التنقير عنهما أزمنة ، وبعثته على تتبع مظانهما همة فى معرفة لطائف حجة الله وحرص على استيضاح معجزة رسول الله بعد أن يكون آخذًا من سائر العلوم بحظ ، جامعًا بين أمرين تحقيق وحفظ ، كثير المطالعات ، طويل المراجعات ، قد رجع زمانًا ورجع إليه وَردّ ورُدَّ عليه ، فارسًا فى علم الإعراب ، مقدَّماً فى حملة الكتاب . وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها ، مشتعل القريحة وقَّادها ، يقظان النفس درَّاكًا للمَحة وإن لطف شأنها ، منتبهًا على الرمزة ، وإن خفى مكانها ، لا كَزًّا جاسيًا ، ولا غليظًا جافيًا ، متصرفًا ذا دراية بأساليب النظم والنثر ، مرتاضًا غير ريض بتلقيح بنات الفكر . قد علم كيف يرتب الكلام ويؤلف وكيف ينظم ويرصف ... »[1] .

= الدرر) وذكر أن له عدة نسخ مخطوطة ومنه صورة بدار الكتب المصرية وأنه منسوب خطأً إلى الشريف . انظر تاريخ الأدب العربي ٥/٢٠٦ . هذا ما ذكره بروكلمان . وقد اطلعت على هذا المخطوط الموجود بدار الكتب وهو منسوب إلى السيد الشريف الجرجانى . ومنذ السطر الأول تأكد لى أن : هذا التفسير لا يمكن أن يكون بحال من تصنيف عبد القاهر فروحه وأسلوبه الذى عرف به فى أسرار البلاغة ودلائل الاعجاز مفقود . ولا يمكن أن يكون إلا لواحد من المتأخرين المشتغلين بالكلام والمنطق والجدل مثل السيد الشريف . وأنا هنا لست فى مجال مناقشة هذه القضية ، فهذا التفسير لم ينسبه لعبد القاهر واحدٌ ممن ترجم له . وهو منسوب للسيد الشريف فى فهارس دار الكتب فالعجيب بعد ذلك أن ينسبه بروكلمان لعبد القاهر . ولعله منسوب خطأً إلى عبد القاهر فى بعض النسخ المخطوطة التى ذكرها بروكلمان فجعلها هى الصادقة ووهى نسخة القاهرة ، وهذا مما لا دليل عليه .

(١) تفسير الكشاف ١/٣ .

وهذا النص القيم الزمخشرى يتضح منه هذا الارتباط القوى بين علوم البلاغة وعلم التفسير حتى إنه جعل « علمى المعانى والبيان » علمين مختصين بالقرآن الكريم . وجعل حاجة المفسر إليهما ضرورية للغاية . وورود مصطلح « المعانى والبيان » فى هذا النص المبكر جعل الكثير من باحثينا يذهبون إلى أن الزمخشرى هو صاحب قسمة علوم البلاغة إلى معان وبيان ، وأنه بفعله هذا سبق السكاكى . يقول الدكتور شوقى ضيف : « وكان عبد القاهر يسمى العلم الأول علم النظم أو الأسلوب . وكان الزمخشرى المعتزلى رأى أن يعدل عن هذا الاصطلاح وكانت كلمة « البيان » قد ترددت على لسان عبد القاهر فى فاتحة كتابه « أسرار البلاغة » فاتخذها الزمخشرى علمًا على مباحثه فيه . وهى مباحث تناولت فى تفصيل التشبيه والاستعارة والمجاز بنوعيه اللغوى والعقلى أو الإسنادى أو الحكمى . وبذلك كان الزمخشرى أول من ميز بين هذين العلمين فجعل لكل منهما مباحثه الخاصة واستقلاله الذى يشخصه » [1] .

وذهب الدكتور أحمد الحوفى فى كتابه عن الزمخشرى إلى أنه أول من فرق بين علوم البلاغة [2] . وذهب إلى مثل ذلك الدكتور البيومى فى كتابه خطوات التفسير البيانى حيث قال : « وهنا نتعرض إلى مسألة هامة فى تاريخ علوم البلاغة فنذكر أن أول من سمى مباحث النظم بعلم المعانى هو الزمخشرى . وقد درج المؤرخون على أن السكاكى صاحب التسمية . ولكن قراءة مقدمة الكشاف تدل على أن السكاكى قد تابع صاحب الكشاف حين كتب المفتاح . فخص البيان بالصور البلاغية ، وخص المعانى بالنظم ، لأن الزمخشرى قد نص صراحة فى مقدمته على أن علمى البيان والمعانى هما من ألزم اللوازم لمن يتعرض للتفسير » [3] .

والحق أن ما ذهب إليه الأساتذة الباحثون ليس صحيحًا . والذى أوقعهم

---

(١) البلاغة تطور وتاريخ : ٢٢١ - ٢٢٢ .
(٢) انظر : الزمخشرى للدكتور أحمد الحوفى : ٢٠٢ - ٢٠٣ .
(٣) خطوات التفسير البيانى : ٢٣٢ .

فيما ذهبوا إليه من سبق الزمخشرى إلى قسمة علوم البلاغة هو هذا النص السابق للزمخشرى فى خطبة تفسيره حيث ورد فيه استخدام مصطلح « علم المعانى والبيان » . وليس ورود هذين المصطلحين فى عبارة الزمخشرى دليلاً على أنه يريد بهما ما أراده السكاكى منهما فيما بعد . فعلم المعانى عند السكاكى ومتابعيه يختص بالبحث فى الإسناد وأحوال الجملة من التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل والإيجاز والإطناب . يقول الخطيب القزوينى فى تلخيصه معرفًا علم المعانى : « وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، وهو ينحصر فى ثمانية أبواب : أحوال الإسناد الخبرى ، وأحوال المسند إليه وأحوال متعلقات الفعل ، القصر ، الإنشاء ، الفصل والوصل ، الإيجاز والإطناب والمساواة »[1] أما البيان عندهم فينحصر فى مباحث التشبيه والمجاز والكناية[2] .

ونص الدكتور ضيف السابق يقرر صراحة أن الزمخشرى حدد البيان فى هذه الصور الثلاث دون ما عداها كفعل السكاكى ومتابعيه . ولكن النظرة المتأملة فى الكشاف تدحض هذه المقولة ننظر إليه فى قوله تعالى : ﴿ **وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَاقَوْمِ اتَّبِعُوا المرسلين اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ وَمَالِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ أَأَتَّخِذُ من دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لاَ تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلاَ يُنْقِذُونِ . إِنِّي إِذًا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ . إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ . قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَالَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ** ﴾ [سورة يس ٢٠ - ٢٧] حيث يقول : « **أى لما قتل قيل له : ادخل الجنة ... فإن قلت كيف مخرج هذا القول فى علم البيان ؟ قلت (مخرجه مخرج الاستئناف ، لأن هذا من مظان المسألة عن حاله عند لقاء ربه . كأن قائلاً له : كيف كان لقاء ربه بعد هذا التصلب فى نصرة دينه ، والتسخى لوجهه بروحه ؟ فقيل : « قيل ادخل**

(١) انظر : الأطول « أطول شرح التلخيص » لابن عربشاه : ٣٨/١ وما بعدها .
(٢) السابق : ٥٠/٢ - ٦٤ .

الجنة » ، ولم يقل : « قيل له » ، لانصباب الغرض إلى القول وعظمه لا إلى المقول له مع كونه معلومًا »[1] .

ومن المتفق عليه أن البحث فى « الاستئناف » من مباحث علم « المعانى » لا « البيان » والزمخشرى أدخله هنا تحت مسمى « البيان » . فلو كان البيان عنده بمعناه عند المتأخرين فى إيراد المعنى الواحد بصور مختلفة فى وضوح الدلالة أو عدمها لكان مخطئًا فى عده « الاستئناف » فى ذلك . فما علاقة الاستئناف بوضوح الدلالة أو غموضها !؟

ونجد الزمخشرى يعد « اللف والنشر » أيضًا من « البيان » . عند قوله تعالى : ﴿ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٥] . يقول : « وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدى إلى تبينه إلا النّقاب المحدث من علماء البيان »[2] .

وفى قوله تعالى من سورة الفاتحة : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ يعرض الزمخشرى للالتفات ويجعله من علم البيان[3] .

فالزمخشرى أدخل تحت مسمى « البيان » الاستئناف من مباحث المعانى ، واللف والنشر من مباحث البديع ، والالتفات من مباحث المعانى أو البديع على خلاف بين البلاغيين فى ذلك[4] . وفعله هذا دليل على عدم حصره لمباحث البيان فى التشبيه والاستعارة والمجاز كما ذهب الدكتور شوقى ضيف فالبيان عنده ما زال بمعناه الرحب المتسع الذى يرادف مصطلح « البلاغة » عند المتأخرين

---

(١) تفسير الكشاف ٢٨٤/٣ .

(٢) المرجع السابق ١١٤/١ .

(٣) المرجع السابق ١٠/١ .

(٤) الالتفات ذكره السكاكى مرة فى علم المعانى وأخرى تحت البديع ، وقد جعله القزوينى تحت « المعانى » وتبعه على ذلك شراح التلخيص ، انظر مفتاح العلوم : ٩٥ . والأطول ١٥٣/١ . وعروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح « ضمن مجموعة شروح التلخيص » : ٤٦٣/١ . وشرح عقود الجمان ٢٨ .

حيث يدخل فيه تناول جميع الصور والأساليب الفصيحة . وهذا المعنى الرحب للبيان هو ما نجده عند المتقدمين . وهو استخدام عبد القاهر . وقد أبان عنه بما عَنْونَ به لبعض فصول دلائل الإعجاز حيث يقول : « فصل » فى تحقيق القول على البلاغة والفصاحة والبيان والبراعة وكل ما شاكل ذلك مما يعبر به عن فضل بعض القائلين على بعض من حيث نطقوا وتكلموا وأخبروا السامعين عن الأغراض والمقاصد ، وراموا أن يعلموهم ما فى نفوسهم ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم » (1) .

وواضح من كلامه هنا أنه يفهم البلاغة والفصاحة والبراعة والبيان على أنها مترادفات لمعنى واحد هو معنى الإفصاح والإبلاغ والإبانة عما فى النفس وتوصيل ذلك للسامعين . وهذا لا يخرج عن معناها فى أصل اللغة . يقول صاحب القاموس فى مادة (بين) « وبان بيانًا : اتضح فهو بَيِّنٌ ... والبيان : الإفصاح مع ذكاء ، والبَيِّن : الفصيح » . وقال فى مادة (بلغ) : « بلغ المكان ... وبلغ الصبى ... والبلغ ويكسر ... : البليغ الفصيح يبلغ بعبارته كنه ضميره .. بلغ ككرم » (2) .

وعند قوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ . قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ ﴾ [سورة الأنبياء ٦٢ ، ٦٣] يقول الزمخشرى : « هذا من معاريض الكلام . ولطائف هذا النوع لا يتغلغل فيها إلا أذهان الراضة من علماء المعانى . والقول فيه أن قصد إبراهيم صلوات الله عليه لم يكن إلى (3) أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم . وإنما قصد تقريره لنفسه وإثباته لها على أسلوب تعريض يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيتهم . وهذا كما لو قال لك صاحبك وقد كتبت كتابًا بخط رشيق وأنت شهير بحسن الخط : أأنت كتبت هذا ؟ وصاحبك أمى لا يحسن الخط ولا يقدر إلا على خرمشة فاسدة فقلت له : بل كتبتَه أنت كان قصدك بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء

---

(1) دلائل الإعجاز : ص ٥٤٧ .

(2) القاموس المحيط مادة (بين) ، و (بلغ) .

(3) فى مطبوعة الكشاف و (إلا) ويبدو أنه خطأ مطبعى .

به لانفيه عنك وإثباته للأمى أو المخرمش لأن إثباته والأمر دائر بينكما للعاجز منكما استهزاء به وإثبات للقادر » [1] .

وأسلوب التعريض هنا ليس من مباحث علم المعانى ، كما حددها المتأخرون . إذن « فالمعانى » عند الزمخشرى ليست هى « المعانى » السكاكية . وقد حاول الأستاذ الدكتور محمد أبو موسى أن يستنبط من هذا النص للزمخشرى تعريفًا لعلم المعانى عند الزمخشرى فقال : « وإذا كانت هذه وظيفة علماء المعانى كما يحددها هذا النص فإنه يمكن أن نقول : إن علم المعانى هو العلم الذى يرشد إلى ما تحمله النصوص الأدبية من دقيق المعانى وخفى الإيحاءات وذلك بدارسة هذه النصوص وتقليب دلالتها على وجوه مختلفة وتوضيح ما يعطيه متن النص أو جانبه » [2] .

فاتضح اذن بما لايدع مجالاً للشك أن الزمخشرى فى تفسيره لم يخصص الاستخدام العام لألفاظ « البيان والمعانى والبلاغة ، والتى جرى عليها السابقون ولم يقم بتضييق دائرة المباحث البلاغية وحصرها فى نطاق محدود لا تتجاوزه بقسمة البلاغة إلى علومها المعروفة عند المتأخرين ، وأن قسمة البلاغة إلى هذه الفروع لم يقم به أحد قبل السكاكى . وهو فعل منه ليس من ورائه طائل فنى أو كسب جمالى يستفيده الدارس للبلاغة . بل كان لهذا من الأثر السلبى الكثير على تذوق الجمال واستشعاره فى النص . حتى ضج من ذلك الكثير من الدارسين . يقول الشيخ على عبد الرازق فى أماليه : « إننا لا ندرك وجهًا للقول بأن علم البيان باحث عن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة ، فإننا نعتقد أن هذا المعنى لم يكن يجول بأذهان المتقدمين الذين وضعوا قواعد الفن وهذبوها وضبطوها من قبل أن يكون السكاكى ويكون تحقيقه هذا . وما كان عبد القاهر والذين قبله يفهمون المجاز والكناية والتشبيه على أنها طرق من الكلام مختلفة فى

---

(١) الكشاف ١٥/٣ .

(٢) البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى : ص ٢٥٠ .

تأدية المعنى الواحد . ولئن فهموا ذلك وأدركوه فما هو بشىء ذى بال يدعو إلى البحث عنها والتأليف فيها ومعاناة استخراج قواعدها وضوابطها وشواهدها . ولكنهم حين توجهوا إلى البحث فى هذه الأبواب كانوا لا غير باحثين عن أسرار بلاغة الكلام ودلائل إعجاز القرآن وليس عن طرق التأدية المختلفة كما يرى السكاكى رحمه الله .. » (١) .

ويقول فى موضع آخر : « وبزعمنا أن نقول إن علم البيان كان آخر أيامه يوم كتب الخطيب تلخيصه فاقتصر عليه من جاء بعده ، ووقفوا أنفسهم على ما حوى من ترتيب وقواعد لا يميلون عنه قيد شعرة ، ولا تطمح أنظارهم إلى ما وراءه . كذلك لا نجد بعد الخطيب القروينى من يسند إليه فى هذا الفن إصلاح . ولا يزال العلماء من لدن سعد الدين التفتازانى إلى عصرنا الحاضر واقفين عند حد الخطيب متتبعين خطاه . ولا عجب فهذا شأن كثير من العلوم العربية والدينية وسبحان من جعل العلوم كالعباد تسعد وتشقى وتموت وتحيا . له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير » (١) .

وهذه صرخة حرّى تحمل لوعة الحسرة والأسى التى آل إليها مصير الدرس البلاغى بعد الإمامين السكاكى والخطيب . وأحب أن أقرر هنا أن هذا النقد لا ينقص من قدر الشيخين الجليلين ولا صنعهما كما قد يفهم بعض الناس . فالإنسان ابن عصره ، لا يمكنه أن ينفصل عن روح هذا العصر . وقد كان طابع التأليف فى كافة العلوم الأدبية والشرعية فى عصرهما مطبوعًا بروح المنطق الأرسطى وتقسيماته وتفريعاته مثلما أن المنهج العلمى القائم على الملاحظة والتجربة فى عصرنا ساد وأصبح له تأثيره حتى على مجالات البحث البعيدة عن نطاق المادة والتجربة ، ويمكننا أن نجده حتى فى دراساتنا الأدبية والجمالية . فتصنيف السكاكى والخطيب جاء استجابة لهذه الروح المسيطرة على معاصريهما . وقد

---

(١) أمالى على عبد الرازق فى علم البيان وتاريخه ص ٦٧ .
(٢) السابق : ٣٩ - ٤٠ .

أجادا بمقاييس عصرهما وبلغا الذروة فى ذلك . وهذا ما يفسر لنا هذا النجاح الباهر للمفتاح وتلخيصه وسيادتهما وإقبال الدارسين عليهما بالشرح والاختصار والتعليق والتحشية وغيرها من مظاهر الاهتمام بالكتابين .

ومنذ أن بدأ نجم المنطق الأرسطى فى الأفول بدأت الصيحات تنادى بالنظر فى صنيع السكاكى والخطيب وارتفعت الأصوات للعودة إلى دراسة البلاغة والبيان والمعانى دون تفرقة بينها ، على أنها علم واحد يعنى بأساليب العرب فى فن القول .

وهذا هو ما نهجه المفسرون فقد كان الواحد منهم قبل أن يشرع فى تفسيره يلح فى مقدمته على أهمية معرفة أساليب القول عند العرب وطرقه وأن القرآن جرى على هذه الأساليب . ومن هذا المدخل كان اهتمام المفسرين بالتناول الجمالى لأساليب القرآن وبلغوا فى ذلك مبلغًا كبيرًا .

وقد وعى سلفنا هذه العلاقة القوية بين البلاغة والتفسير عند نظرتهم إلى مجموعة العلوم العربية والإسلامية . هذا بدر الدين الزركشى ينقل لنا عن بعض شيوخه قوله : « العلوم ثلاثة : علم نضج وما احترق . وهو علم الأصول والنحو ، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث ... » [1] .

وهذه المقولة تكشف عن مجال مشترك بين هذين العلمين وأن فيهما متسعًا للقول والنظر وأن هذا القدر كبير ، فهما علمان لم يصلا لدرجة النضج فضلاً عن الاحتراق . وبهذا يظهر مباينة هذين العلمين لغيرهما من العلوم الأخرى ، ويظهر بجلاء مدى الارتباط القوى بينهما .

ومن هنا كان اهتمام الشيخ ابن النقيب – فى هذه المقدمة لتفسيره الكبير – بعلم البيان وجعله مفتاحًا لمن يريد التصدى لتفسير القرآن الكريم . وهذا ما شرطه غير واحد من وجوب إلمام المفسر وتمكنه من علوم البلاغة مثل أبى حيان

---

(١) شرح عقود الجمان : ٣ .

فى تفسيره البحر المحيط ، والزركشى فى البرهان ، والسيوطى فى الإتقان وغيرهم .
ونجده يقول : « وإنما يعرف فضل القرآن من عرف كلام العرب فعرف علم اللغة وعلم العربية وعلم البيان ، ونظر فى أشعار العرب وخطبها ومقاولاتها فى مواطن افتخارها ورسائلها وأراجيزها وأسجاعها فعلم منه تلوين الخطاب ومعدوله ، وفنون البلاغة وضروب الفصاحة وأجناس التجنيس وبدائع البديع ، ومحاسن الحكم والأمثال . فإذا علم ذلك . ونظر فى هذا الكتاب العزيز ، ورأى ما أودعه الله سبحانه من البلاغة والفصاحة وفنون البيان فقد أوتى فيه العجاب العجاب ، والقول الفصل اللباب ، والبلاغة الناصعة التى تحيّر الألباب ، وتغلق دونها الأبواب . فكان خطابه للعرب بلسانهم لتقوم به الحجة عليهم ، ومجاراته لهم فى ميدان الفصاحة ليسبل رداء عجزهم عليهم ، ويثبت أنه ليس من خطابهم لديهم ، فعجزت عن مجاراته فصحاؤهم ، وكلّت عن النطق بمثله ألسنة بلغائهم ، وبرز فى رونق الجمال والجلال فى أعدل ميزان من المناسبة والاعتدال ؛ ولذلك يقع فى النفوس عند تلاوته وسماعه من الروعة ما يملأ القلوب هيبة ، نفوس خشية ، ستلذه الأسماع ، وتميل إليه بالحنين الطباع ، سواء كانت فاهمة لمعانيه أو غير فاهمة ، عالمة بما يحتويه أو غير عالمة ، كافرة بما جاء به أو مؤمنة ... » [1] .

ونجد الشيخ ابن النقيب يقرر فى خطبة هذه المقدمة أن « من لم يعرف هذا العلم – أى علم البيان – كان عن فهم معانى الكتاب العزيز بمعزل ، ولم يقم ببعض حقوق المنزِل والمنزّل » [2] . ونلمح فى عبارته نبرة الأسى والحزن على ماآل إليه حال علم البيان فى زمانه فيقول : « فما علم من العلوم الإسلامية رمى بالهجر والنسيان ما رمى به علم البيان ، ولو أداموا النظر فيه والتلمح لمعانيه لأطلّعوا من الكتاب العزيز على خفايا تهش لها القلوب ودقائق تسفر لهم عن وجوه المطلوب » [3] .

---

(١) مقدمة ابن النقيب : ١٢ .
(٢) السابق : ١٦ .
(٣) السابق : ١٥ .

وهكذا فمقدمة الشيخ ابن النقيب دليل قوى على هذه الصلة الحميمة بين علم تفسير القرآن الكريم وفن البلاغة ونقد الأدب ، هذه الصلة التى قد يستبعد الكثير من أبناء زماننا وجودها . وفى ظنى أن المفسرين مُذْ غابت عنهم هذه العلاقة الحميمة بين العلمين وغاب عنهم حاجة المفسر إلى درس البلاغة ونقد الأدب ، وتفاسيرهم وكتاباتهم صارت إلى تكرار أسطر محفوظة تلوكها الألسنة جيلاً بعد جيل . حتى صار الأمر إلى ما نحن عليه اليوم بُعْد شقة ، وهوّة سحيقة بين دارس القرآن ودارس نقد الأدب وفصيح الكلام . وإنّ من يتأمل فى تفاسير القرآن التى ذاعت وتلقتها الأمة بالقبول يجد أصحابها من فرسان البلاغة والبيان ، فكان لهم هذا العلم مركبًا استطاعوا من خلاله كشف المراد عن جمال القرآن وروعته وتقريب الناس إليه . كلٌّ حسب ما حباه الله به . والله يختص برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم ...

* * *

٤ - مصطلح « علم البيان »

عند ابن النقيب

مصطلح « علم البيان » ذو معنى رَحْب عند ابن النقيب ، فلم يحصره فى هذه المباحث المحدودة من المجاز والتشبيه والكناية والتى حصره فيها السكاكىُّ ومتابعوه . ورغم أنه كان معاصرًا للسكاكى فلم يرد له ذكر فى كتابه أو تأثر به . ووجدناه يستعمل مصطلح « علم البيان » استعمال الأوائل بما يمكن أن يكون مرادفًا لمصطلح « نقد الشعر » و « البلاغة » معًا حيث دخل تحته - عنده - كل أبواب علوم البلاغة الثلاثة عند السكاكى والقزوينى ، بالإضافة إلى بعض مباحث نقد الشعر كالوصف والغزل والمدح وما إليها .

وابن النقيب ليس بِدْعًا فى هذا الاستخدام . يقول الشيخ حسن العطار فى حاشيته على السمرقندية ناقلاً عن حاشية السيوطى على البيضاوى : (إن المتقدمين كانوا يسمون علم البلاغة وتوابعها بعلم « نقد الشعر ، وصنعة الشعر ، ونقد الكلام » ، وفيه ألّف العسكرى كتابًا سماه « الصناعتين » يعنى صناعة النظم والنثر . وألّف قدامة كتاباً سماه « نقد الشعر » . وإنما التسمية بالمعانى والبيان والبديع حادثة من المتأخرين » [١] .

* * *

---

(١) حاشية الشيخ حسن العطار على السمرقندية : ٤ .

٥ - مصادر ابن النقيب

أما المصادر التى نقل عنها ابن النقيب فقد ذكرها ناصًا عليها فى قوله : (وهذه الجملة التى تأصلت وتحصلت ، والفوائد التى بعد إجمالها فُصِّلَت نقلتها من كتب ذوى الإتقان ، علماء علم البيان التى وقفت عليها ، وترقت همة اطلاعى إليها من كتب المتقدمين والمتأخرين وهى كتاب البديع لابن المعتز ، وكتاب الحالى والعاطل للحاتمي ، وكتاب المحاضرة له ، وكتاب الصناعتين للعسكرى ، وكتاب اللمع للعجمى ، وكتاب المثل السائر لابن الأثير ، وكتاب الجامع الكبير لابن الأثير أيضًا ، وكتاب البديع لابن منقذ ، وكتاب العمدة للزنجانى ، وكتاب نظم القرآن له أيضًا ، وكتاب نهاية التأميل فى كشف أسرار التنزيل لكمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصارى ، وكتاب التفريع فى علم البديع لزكى الدين عبد العظيم بن أبى الإصبع . وكل كتاب من هذه الكتب أخذ من كتب شتى ، مع ما أضفت إليها من فوائد مستعذبة ، وفرائد حسنة المساق مستغربة ، نقلتها عن الأئمة الأعلام الأكابر ، ونقلتها عنهم من ألسنتهم لا من بطون الدفاتر ، وما أضفت إلى ذلك مما تفضل الله به ومنح : من مهمل أبنته ، ومجمل فصَّلته ، وشارد قيدته وحصلته ، ليكمل بهذا الكتاب النفع ، ويأتى على نهاية من حسن الوصف وبديع الجمع ...) [١] .

هذا هو نص المطبوعة وأنا فى شك منها فهذا النص يقرر أن من مصادره كتابًا بعنوان « **العمدة للزنجانى ، ونظم القرآن له** » . وقد بحثت فى كتب التراجم والطبقات عن كتاب بهذا الاسم ولهذا المؤلف فلم أظفر بطائل . وأنا أرجح أن هنا سقطا وقع فى نص المطبوعة أو أنه موجود فى الأصل المخطوط وأستظهر أن يكون صواب العبارة (**وكتاب العمدة لابن رشيق القيروانى ، ومعيار النظار فى علوم الأشعار للزنجانى** ...) وهذا ما اهتديت إليه بعد دراسة متن الكتاب

---

(١) المقدمة : ١٢ - ١٥ .

ونقوله . فقد جاء ذكر « **الزنجانى** » فى عدة مواضع من الكتاب :

١ – فى آخر القسم الرابع والعشرين : فى « براعة الاستهلال » من فنون المعانى . واعتذر المصنف عن إفراده هذا القسم بهذا العنوان رغم أنه سبق معناه فى فصل « حسن المطلع » وهو القسم الثانى والعشرون **بأن الزنجانى أفرده** ، وأنه متابع له فى ذلك ، وأن هناك بعض الزيادات التى أوجبت ذلك . يقول ابن النقيب : « هذا النوع قد قدّمناه فى فصل « حسن المطلع » لكن **الزنجانى** رحمه الله أفرد له بابا فأفردناه على حكم ما أفرده . وكان فى فصل « حسن المطلع » زيادات يحتاج إليها فذكرناها هاهنا . وهذه الزيادة التى اقتضت إفراده » [١] .

وقد صدر مؤخراً كتاب « معيار النظار فى علوم الأشعار » للزنجانى وفيه هذا الفصل عن براعة الاستهلال [٢] .

٢ – جاء ذكر الزنجانى أيضا فى فصل « المقابلة » وهو القسم الثامن والشعرون [٣] . حيث تابع ابن النقيب الزنجانى فى تفرقته بين « الطباق والمقابلة » وذكر بعض أقسامها [٤] .

٣ – وفى قسم « الاشتقاق » من أبواب التجنيس أورد نوعًا قريبًا منه وذكر أنه يسمى بـ « المشابهة » ومثل له بقوله تعالى : **﴿ قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ ﴾** ، ومثل له بقول البحترى .

وَإذا مَا رِيَاحُ جُودِكَ هَبَّتْ صَارَ قَوْلُ العداةِ فِيها هَبَاءَ

وذكر أن الزنجانى ذكره فى تكملته [٥] .

وهذا موجود عند الزنجانى فى « معيار النظار » فى باب الاشتقاق من باب التجنيس [٦] .

---

(١) المقدمة ص : ٢٩١ .

(٢) معيار النظار فى علوم الأشعار للزنجانى (١٣٢/٢) .

(٣) المقدمة : ٣٠٨ .

(٤) انظر معيار النظار للزنجانى : ٩٤/٢ – ٩٥ .

(٥) المقدمة : ٤٥٧ .

(٦) معيار النظار : ٨/٢ .

٤ – وفى قسم « التوشيح » وهو القسم الخامس عشر من أقسام الفصاحة اللفظية عرّف ابن النقيب التوشيح بأنه أن تكون ذيول الأبيات ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد ، فعلى أى القافيتين كان الوقوف كان الشعر مستقيمًا ثم ذكر أن هناك نوعاً أخر يسمى « الملون » وعزاه للزنجانى [١] . وهذا النوع عند الزنجانى فى معيار النظار [٢] .

وبهذا يثبت لنا أن من مصادر ابن النقيب كتاب معيار النظار فى علوم الأشعار لعبد الوهاب الزنجانى . وأن خطبة الكتاب قد دخلها شىء من التحريف . أمكننى إصلاح هذا الخلل منه إلا أنه يبقى خلل آخر فى نسبته كتاب « نظم القرآن » للزنجانى . ولم أقع عند أحد ممن ترجم للزنجانى واهتم بسرد مؤلفاته على كتاب له بهذا الاسم .

ومن المصادر التى اعتمدها ولم يرد ذكرها فى خطبته كتاب « نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز » فقد تأثر به ونقل عنه مراراً ومصرحًا باسم مؤلفه الفخر الرازى . حيث نقل عنه فى باب « الاستعارة » رده على الرمانى فى ضبط حد الاستعارة [٣] ، وتعريفه لها . ونقل فصلاً كاملاً [٤] فيما احتوى عليه القرآن الكريم من الاستعارة وصرح بذكره [٥] . ونقل عنه قسمته الأسماء إلى ثلاثة أقسام : أسماء أعلام وأسماء مشتقة وأسماء أجناس . وكيفية وقوع الاستعارة فيها ، وأن أسماء الأعلام لا تدخلها الاستعارة حيث المشابهة معتبرة فى الاستعارة وهى غير معتبرة فى الأعلام ، وأما الأسماء المشتقة فلا تدخلها الاستعارة أيضاً دخولاً أوليًا ، وأن الاستعارة شأنها أن تقع أولاً فى المصدر ، ثم بواسطتها فى الفعل وفيما اشتق منه ، أما أسماء الأجناس فهى التى تقع فيها الاستعارة وقوعاً أوليًا [٦] . وقد جاء ذكر الرازى صريحًا فى قسم المقابلة [٧] .

---

(١) المقدمة : ٤٨٤ .

(٢) معيار النظار : ٩ .

(٣) المقدمة : ٩٠ . وقابل بنهاية الإيجاز : ٢٣١ – ٢٣٣ .

(٤) ص : ٩٦ .

(٥) ص : ١٠٠ ، وهذا الفصل عند الرازى فى نهاية الإيجاز : ٢٦٣ – ٢٦٩ .

(٦) ص : ١٠٤ ، ١٠٥ وقابل بنهاية الإيجاز : ٢٤١ – ٢٤٢ .

(٧) انظر ص : ٣٠٨ .

وما ذكرته هى المواضع التى صرح فيها ابن النقيب بالنقل عن الرازى ، وتطول ذيول الكلام لو قمنا باستقراء المواضع الأخرى التى استفاد بها من نهاية الإيجاز ولم يشير إليها .

* * *

أما كتاب « اللمع » للعجمى فقد جاء ذكره عند أسامة بن منقذ فى خطبة كتابه « البديع فى نقد الشعر » وجعله من مراجعه التى اعتمدها [1] ولم يزد فى تسميته على تسمية ابن النقيب : « اللمع للعجمى » . وهذا الكتاب فى نقد الشعر لعله كتاب « لمع الصناعة » لمحمد بن أحمد الأردستانى . قال عنه الحاج خليفة فى كشف الظنون : (لمع الصناعة أى البديع لمحمد بن أحمد الأردستانى المتوفى ٤٢٤ هـ) [2] . ولم يزد على ذلك . وكتاب الأردستانى هذا ذكره صفى الدين الحلى (المتوفى ٧٥٠ هـ) من مراجعه التى اعتمدها فى تصنيف شرحه على « الكافية البديعية » [3] . له والأردستانى هذا ذكره الأعلمى فى دائرة معارفه فقال عنه : (محمد بن أحمد الأردستانى أبو عبد الله صاحب كتاب صناعة الشعر ، إمامى ثقة [4] . وذكره كحالة [5] فى معجم المؤلفين وجعله من أهل القرن السادس الهجرى نقلاً عن كتاب أعلام الشيعة .

* * *

وأما كتاب « الحالى والعاطل » للحاتمى فهو كتاب نادر من قديم حتى إن ابن أبى الإصبع فى مقدمة كتابه تحرير التحبير تباهى بأنه أطلع عليه وكشف

---

(١) البديع فى نقد الشعر لابن منقذ : ٨ .

(٢) كشف الظنون : ١٥٦٢/٢ .

(٣) شرح الكافية البديعية للحلى : ٣٥٤ .

(٤) دائرة معارف الأعلمى « مقتبس الأثر ومجدد ما دثر » للشيخ محمد الحسين الأعلمى الحائرى : ١٤٣/٢٦ . وترجمة الأردستانى مقتضبة فى كتب تراجم الشيعة . وانظر : أمل الآمل للحرعاملى القسم الثانى : ٢٣٥ ، وتنقيح المقال فى علم الرجال للمامقانى - المجلد الثانى - ترجمة رقم ١٠٢٩٦ ، وجامع الرواة للأردبيلى : ١٥٨/٢ - ترجمة ٤٤٨ . وانظر الذريعة إلى تصانيف الشيعة : ٢٨٩/١٥ .

(٥) انظر معجم المؤلفين : ٢٢٩/٨ .

عنه . يقول ابن أبى الإصبع : (وكشفت عن « الحالى والعاطل » الذى ذكره الحاتمى فى الحلية فلم أجد من يعترف بوقوفه عليه سوى ابن منقذ فى بديعه) [١] . وهذا الكتاب مفقود اليوم .

* * *

وأما كتاب « نهاية التأميل فى كشف أسرار التنزيل » فهو تفسير للقرآن الكريم من تصنيف الشيخ عبد الواحد بن عبد الكريم الشهير بابن الزَّمْلَكانى صاحب كتاب « التبيان فى علم البيان المطلع على إعجاز القرآن » ، و « البرهان فى إعجاز القرآن » . وهما مطبوعان . أما « نهاية التأميل » فقد ذكر محققا كتابه « التبيان » أنّ منه نسخة بدار الكتب المصرية ، وأنه منسوب لمؤلف آخر [٢] . وهذا الذى ذكره الأستاذان ليس صحيحاً ، والذى أوقعهما فيه نص فهرست الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية حيث جاء فيه : « نهاية التأميل فى علوم التنزيل » وهو تفسير تأليف العلامة عماد الدين أبى حفص عمر بن الخطيب بالمسجد المتوفى سنة ٦٠٠ هـ . كما جاء فى أوله . وأن هذا التفسير هو مختصر البغاوىّ (البغوى) جزء (١) ، مجلد (١) . خط مغربى ١٢١٤ . برقم ٤٧١ تيمور . فى كشف الظنون : نهاية التأميل فى أسرار التنزيل فى التفسير لكمال الدين عبد الواحد بن المعروف بابن الزملكانى المتوفى ٦٥١ هـ ، فليحقق » .

هذا هو نص فهرست الخزانة التيمورية . وهذا المذكور فيه كتاب آخر غير كتاب ابن الزملكانى ، ولا علاقة له به . وقد راجعت هذا المخطوط على الميكروفيلم بدار الكتب المصرية ، وعنوانه فيه : « نهاية التأميل فى علوم التنزيل » . ومؤلفه الشيخ عماد الدين أبو حفص عمر بن الخطيب بالمسجد الأقصى المتوفى ٦٠٠ هـ . هكذا جاء فى صفحة العنوان . وقد استوقفنى ما جاء فى عبارة فهرست الخزانة التيمورية السابق : « وهو مختصر البغاوى (البغوى) للزملكانى ،

---

(١) تحرير التحبير : ٨٨ . وانظر بديع ابن منقذ : ص ٨ .
(٢) انظر مقدمة تحقيق كتاب التبيان ، ص ١٢ - ١٣ .

وهذه عبارة غير صواب ، فلا يوجد مختصر لتفسير البغوى ذكرته كتب التراجم والطبقات لابن الزملكانى . وقد أعجزنى التماس شىء من أخبار هذا المؤلف « الشيخ عماد الدين أبى حفص عمر بن الخطيب . ولم أعرف من هو ! وعليه **فكتاب « نهاية التأميل » لابن الزملكانى مفقود إلى اليوم**

* * *

أما باقى المصادر التى سردها ابن النقيب وهى : البديع لابن المعتز ، وحلية المحاضرة للحاتمى ، والصناعتين للعسكرى ، والمثل السائر ، والجامع الكبير ، لابن الأثير ، والبديع . لابن منقذ ، وكتاب ابن أبى الأصبع فهى مطبوعة . إلا أن كتاب ابن أبى الإصبع هنا ورد باسم « التفريع فى علم البديع » ولم يشر الدكتور حفنى شرف فى تحقيقه إلى هذه التسمية ولم يذكر أن للكتاب اسمًا آخر غير الذى نشره به تحت عنوان « تحرير التحبير فى صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن » .

* * *

ومن المصادر التى اعتمد عليها ابن النقيب ولم ترد فى خطبته كتاب الشيخ العز بن عبد السلام : « الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز » حيث اعتمد عليه اعتماداً شبه كامل فيما عقده من مبحث عن الحقيقة والمجاز . ونقل كلامه بنصه دون تصرف . وكما يظهر من الجدول الآتى وفيه عنوان المبحث عند ابن النقيب ومكانه عند الشيخ العز بن عبد السلام :

كتاب ابن النقيب		كتاب العز ابن عبد السلام
٢٥ – ٣٥	القسم الأول من أقسام المجاز : مجاز التعبير بلفظ المتعلَّق به عن المتعلّق .	٢٠ – ٣٧
٣٦ – ٣٨	القسم الثانى : إطلاق اسم السبب على المسبب	٣٧ – ٣٩
٣٩ – ٤١	القسم الثالث : إطلاق اسم المسبب على السبب	٣٩ – ٤١
٤٢ – ٤٣	القسم الرابع : إطلاق اسم الفعل على غير فاعله لما كان سبباً له	٤٢ – ٤٧
٤٤ – ٤٥	القسم الخامس : الإخبار عن الجماعة بما يتعلق ببعضهم	٤٧
٤٦ – ٤٩	القسم السادس : إطلاق اسم البعض على الكل	٤٨ – ٤٩
٥٠ – ٥١	القسم السابع : إطلاق اسم البعض على الكل	٤٨ – ٤٩
٥٢	القسم الثامن : فى التجوز بوصف الكل بصفة البعض	٥٠ – ٥١
٥٣	القسم التاسع : إطلاق اسم الفعل على مقاربه	٥١
٥٤ – ٥٥	القسم العاشر والحادى عشر : إطلاق اسم الشىء على ما كان عليه وما يؤول إليه .	
٥٦	القسم الثانى عشر : إطلاق اسم المتوهم على المحقق	٥٢
٥٧ – ٥٨	القسم الثالث عشر : إطلاق اسم الشىء على الشىء الذى يظنه المعتقد والأمر على خلافه	٥٣ – ٥٤
٥٩ – ٦٠	القسم الرابع عشر : التضمين	٥٤
٦١ – ٦٤	القسم الخامس عشر : مجاز اللزوم	٥٨ – ٦٠
٦٩	القسم الثامن عشر : التجوز فى الأفعال	٢٦ – ٢٧
٦٧ –	القسم السادس عشر : التجوز بالمجاز عن المجاز:	١١٢
٦٨ –	القسم السابع عشر : التجوز فى الأسماء	٢٠

وقد ورد ذكر العز بن عبد السلام « صراحة عند ابن النقيب فى هذه المقدمة وأطلق عليه الشيخ الإمام . وهذا يثبت إطلاع ابن النقيب على كتاب « العز بن عبد السلام : فى المجاز » وإن لم يرد له ذكر فى مصادره التى ساقها فى خطبة الكتاب .

* * *

وقد أكثر ابن النقيب من النقل عن ابن الأثير من كتابيه الجامع الكبير والمثل السائر والتصريح بذكر ذلك [1] .

* * *

ومن المصادر التى اعتمد عليها ابن النقيب كتاب « الشفا » للقاضى عياض فى الفصل الخاص بإعجاز القرآن . ونقل عنه وصرّح باسم « عياض » .

* * *

(١) ويمكن التماس هذه المواضع من الفهرست الملحق بالمقدمة .

٦ - آراء ابن النقيب البلاغية

كان لابن النقيب منهجه الواضح عند تصنيف هذه المقدمة الكبيرة فى علوم البلاغة بين يدى تفسيره ، فبناها على قسمين : **الأول** : ما كان من فنون البلاغة واردًا فى القرآن الكريم وله نظيره من كلام العرب ، وأما **الثانى** : فهو ما كان من فنون بلاغية وردت فى كلام العرب ولم يرد مثلها فى القرآن الكريم . وهذا القسم الثانى – للأسف – مفقود . وما بين أيدينا من نص باق هو القسم الأول فقط .

ولعل ابن النقيب كان متأثرًا فى هذا الصنيع بابن أبى الإصبع حيث أفرد كتابه « بديع القرآن » من كتابه الكبير « تحرير التحبير » ، وجعله خاصا بالفنون التى وردت فى القرآن .

وهذا القسم الذى بين أيدينا – وهو ما ورد فى القرآن – جعله فى قسمين وتمهيد : أما « الأول » فخصصه للفنون التى تعود إلى « المعنى » ، وجعله أربعة وثمانين قسمًا .

وأما « الثانى » فجعله للفنون التى تعود إلى اللفظ ، وأورد تحته ثلاثة وعشرين قسمًا . ومهّد لهذين القسمين بتمهيد طويل الذيول عن « الحقيقة والمجاز » وقسم المجاز إلى أربعة وعشرين قسمًا ، وتحت كل قسم منها أقسام .

وهذا العمل الكبير من ابن النقيب ليس فيه كثير ابتكار وتفرد ، فيمكن القول أن جهده انحصر فى جمع هذا العمل الكبير من كتب السابقين ومحاولة ترتيب ما جمعه بطريقة دقيقة . ومن هنا فقد كان أبو حيان الأندلسى – وهو من تلاميذ ابن النقيب دقيقا فى وصف عمل شيخه فى هذه المقدمة فى معرض حديثه عن التصانيف فى علم البيان والبديع حيث قال : « وقد صنّف الناس فى ذلك تصانيف كثيرة ، **وأجمعها** ماجمعه شيخنا الأديب الصالح أبو عبد الله محمد بن سليمان

النقيب . وذلك فى مجلدين قدّمهما أمام كتابه فى التفسير ، وما وضعه شيخنا الأديب الحافظ المتبحر أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم الأندلسى الأنصارى القرطاجنى مقيم تونس المسمّى : منهاج البلغاء وسراج الأدباء » .

كان أبو حيان دقيقا فى وصفه عمل شيخه ابن النقيب هنا بالجمع ، ووصف عمل شيخه حازم فى « المنهاج » بالوضع . وفارق كبير بين منهجى الشيخين فى كتابيهما . ويجب ألا يتصور أننا بهذا نحاول التقليل من قدر هذه المقدمة ، فليس كل جمع بمذموم ، وقد حفظ لنا ابن النقيب بعمله هذا نقولاً من كتب لم يبق لنا منها سوى اسمها ، مثل اللمع للعجمى ، ونهاية التأميل لابن الزَّمْلَكانى ، والحالى والعاطل للحاتمى .

ومع اتجاه ابن النقيب إلى الجمع والاختيار من كتب البلاغة والنقد فإنه لم يخل عمله من بعض الوقفات والآراء الخاصة به . ومن هذه المواضع القليلة توقفه أمام رأى لابن الأثير فى نوع من أنواع الحذف ، وهو إسقاط بعض الحروف من أصل الكلمة ، وأنه لايجوز استعماله فى القرآن ولا فى تأليف الكلام الفصيح ، وإن كان جائزًا ؛ حيث ورد فى أشعار العرب القدماء ، وفى كلامهم من مثل قول علقمة :

كأنّ إبريقَهم ظبى على شَرَفٍ   مُفَدَّمًا بِسَبا الكَتّان ملثـومُ

أراد بقوله : « سَبَا الكَتّان : سبائب الكتان ، فحذف الهمزة والباء .

ومثل قول لبيد :   درس المنا بِمُتالعٍ فَأَبانِ

أراد : المنازل . وقول أبى دؤاد .

فكأنما تُذْكى سنابِكُها الحُبَا

أى الحُبَاحب – وهو طائر صغير يُرى منه نور ضعيف ليلاً . يقول ابن النقيب : « هذا الذى ذكره ابن الأثير فيه نظر ؛ لأنه صح عن ابن عباس وجماعة من أكابر الصحابة والسلف الصالح أن هذه الحروف التى فى أوائل السور ، كل

حرف منها دال على كلمة حذف أكثرها ودل هذا المنطوق به على المحذوف . وقالوا : إن معنى « الم » : أنا الله الملك . وقالوا فى « كهيعص » أن الكاف من « كاف » والهاء من « هادٍ » واستدلوا على ذلك بأن العرب استغنت بذكر حرف من الكلمة عن ذكرها فى كثير من كلامها وأشعارها ففهمت المراد من ذلك الحرف . ومنه قول الشاعر :

جَارِيَةٌ قَدْ وَعَدَتْنِى أَنْ تَا   تَدْهِنَ رَأْسِى أَوْ تَفْلِى أَوْ تَا

أراد أن تأتى وتدهن رأسه وتفلى أو تمسح ... وقال آخر :

نادوهم أَنْ تُلجمُوا إِلاَّ تَا   قَالُوا جَمِيعًا كُلُّهُمْ ألا فَا

وقال آخر :

قُلْتُ لَهَا أَلاَ قِفِى قَالَتْ قَافْ   لاَ تَحْسَبِنْ أَنَّا نَسِينَا الإِلْحَافْ

أى قف أنت . ومثل هذا فى أشعار العرب وكلامهم كثير ، وإذا كثر استعماله كان من الكلام الفصيح معدودًا وحسن فى التركيب . وكلما بعد غور الكلمة واستعجم معناها كان فهمه بأول وهلة دليلاً على صحة الأفهام وجودة الغرائز وسلامة الطباع وحسن موقع اللفظ به [1] .

وهذا الذى ساقه ابن النقيب لا يقوم حجة فى دفع رأى ابن الأثير ، وما ساقه من أمثلة لا يصل إلى الدرجة التى تجعلها أصلاً ثابتًا [2] يمكن الاعتداد به فى باب الفصاحة . وابن الأثير لم يمنع هذه الأمثلة من حيث الجواز . لكنه منع منها فى باب الحسن والجمال . فليس كل ما يجوز يصح أن يؤخذ به فى باب الفصاحة . وهذا الذى ذهب إليه يفتح الباب على مصراعيه أمام كل من يدعى فى الكلام غير ظاهره ويذهب مذهب « الحذف » دون دليل واضح . وفى هذا فتح باب للفساد فى اللغة أىّ فساد .

---

(١) المقدمة : ١٦٣ ، ١٦٤ .

(٢) رأيت بعد كتابة هذه الكلمات نقلاً لابن السبكى فى عروس الأفراح (١٨٩/١) عن حازم القرطاجنى أنه جعل قول لبيد السابق :

درس المنا بمتالع فأبان

من باب الضرورة وأنه نقص مجحف مستقبح .

وفى قسم الاعتراض والحشو نجده ينقل عن أسامة بن منقذ فى بديعه أن الحشو غير المفيد أن تأتى فى الكلام بألفاظ زائدة ليس فيها فائدة مثل قول النابغة :

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ ، وَذَا الْعَامُ سَابِعُ

وقال آخر :

نَأَتْ سَلْمَى فَعَاوَدَنِى ... صُدَاعُ الرَّأْسِ وَالْوَصَبُ

فقوله : « الرأس » حشو لا فائدة فيه ، لأن الصداع لا يكون إلا فى الرأس .

وفى الحماسة :

أَنْعَى فَتًى لَمْ تَذِرَّ الشمسُ طَالِعَةً ... يَوْمًا مِن الدَّهْرِ إلاّ ضَرَّ أَوْ نَفعا

فقوله : « طالعة » حشو لا فائدة فيه ، لأن قولهم : ذرت الشمس أى طلعت [1] .

وذهب ابن النقيب إلى أنه لا حشو فى هذه الأمثلة السابقة ، وأن لها معان (فقوله لستة أعوام وذا العام سابع – فليس بزائد . وقد ورد مثله فى القرآن وهو قوله تعالى « ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِى الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ » . « وإنما قال ذلك الذى تقدم بيانه فى باب التتميم وهو رفع اللبس وتقرير المعنى فى النفس » وأما قوله – « صداع الرأس » – فهو من الإصابة والشق ومثل ذلك يتهيأ فى سائر الأعضاء وأما قوله – تَذِرَّ الشمس طالعة – فهما وإن كانا بمعنى واحد فالعرب من عادتها أن تكرر لفظين بمعنى واحد للتأكيد . كقول الشاعر :

وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْىُ وَالْبُعْدُ

ومنه قوله تعالى : « فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا » [2] .

---

(1) انظر البديع لابن منقذ : ١٤٢ – ١٤٣ .

(2) المقدمة : ٢٠١ .

فهذه الأمثلة عنده من باب « التتميم » لا من باب « الحشو » . و « التتميم » - عنده - هو القسم الثالث من أقسام الفصاحة المعنوية وعرفه بقوله : « هو أن تردف الكلام بكلمة ترفع عنه اللبس وتقربه إلى الفهم وتزيل عنه الوهم وتقرره فى النفس) [1] .

وفى القسم العشرين من أقسام الفصاحة اللفظية (التطريز) نقل تعريفه عن علماء البيان فقال : (هو أن تأتى قبل القافية بسجعات متناسبة فيبقى فى الأبيات أواخر الكلام كالطراز فى الثوب . ومنه قول الشاعر :

أَمْسِي وَأُصبِحُ مِنْ هِجْرَانِكُمْ دَنِفًا ... يَرْثَى لِيَ الْمُشفِقَانِ الأَهْلُ وَالْوَلَدُ
قَدْ خَدَّدَ الدَّمْعُ خَدِّى مِنْ تَذَكُّرِكُمْ ... وَهَدَّنِى الْمُضْنِيَانِ الشَّوْقُ وَالْكَمَدُ
كَأَنَّمَا مُهْجَتِى شِلْوٌ بِمَسْبَعَـةٍ ... يَنْتَابُهَا الضَّارِيَانِ الذئبُ وَالأَسَدُ
لَمْ يَبْقَ غَيْرُ خَفِىِّ الرُّوحِ مِنْ جَسَدِى ... فِدىً لكِ الْفَانِيَانِ الرُّوحُ والْجَسَدُ
إِنِّى لأَحْسُدُ فِى الْعُشَّاقِ مُصْطَبِرًا ... وَحَسْبُكَ الْقَاتِلاَنِ الْحُبُّ والْحَسَدُ [2]

وعلق على ذلك ابن النقيب بقوله : (هذا النوع استخرجه المتأخرون وليس فى شعر القدماء شيء منه ولا فى كلامهم وقد استقريته من الكتاب العزيز وأشعار المولدين فوجدته على ثلاثة أقسام . الأول : ماله علمان علم من أوله وعلم من آخره . الثانى : ماله علم من أوله . الثالث : « ماله علم من آخره . فأما الذى له علمان فكقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ . إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ . وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ

---

(١) المقدمة : ١٨٤

(٢) المقدمة : ٤٩٢

فِى ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يِسْمَعُونَ . وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِى بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها إِنَّ فِى ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ . .

ومنه فى الشعر قول بعضهم من أبيات :

والْمُسْعِدَانِ عَلَيْهَا الصبْرُ والْجَلَدُ	وَأَقْنَاهُمَا الْخاذِلاَنِ الْوَجْدُ وَالْكَمَدُ
والْعَاذِلاَنِ عَلَيها رَدَّ عَذْلَهُمَا	فِى حُبِّهَا الْعَاذِرَانِ الْحُسْنُ وَالْجِيدُ
وَالْبَاقِيانِ هَوَاهَا وَالْغَرَامُ بِهَا	فِدَاهُمَا الذَّهِبَانِ الرُّوحُ وَالْجَسَدُ

ومنه قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنبِتُوا شَجَرَها أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ . أَمَّنْ جَعَلَ الأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلاَلَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْلَمُونَ . أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ قَلِيلاً مَا تَذَكَّرُون . أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَاتِ الْبَرِّ والْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نُشُرًا (١) بَيْنَ يَدَى رَحْمَتِهِ أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ تَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ . أَمَّنْ يَبْدَؤُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ .

وأما الذى طرازه من أوله فمنه فى القرآن كثير ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ هُو اللهُ الّذى لا إله إلاّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ . هُوَ اللهُ الْخَالِقُ الْبَارِىءُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِى السَّمواتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ . وهذا النوع قد ورد فيه من أشعار المتقدمين والمتأخرين فمن ذلك قول البحترى :

---

(١) بضم النون والشين هى قراءة ابن كثير ونافع وأبى عمرو - انظر غيث النفع ٣١٣ .

تَعْلُو الْوُفُودَ ثَلاثَةٌ فِى أَرْضِهِ	إفضَالُـهُ وَجَـدَاهُ وَالإِنْعَـامُ
وَثَلاثَـةٌ تَـغْشَاكَ مَهْمَا زُرْتَـهُ	إِرْفَـادُهُ وَالْمَـنُّ وَالإِكْـرَامُ
وَثَلاثَـةٌ قَـدْ جَانَبَتْ أَخلاَقَـهُ	قَـوْلُ البَـذَا وَالـزُّورُ وَالآثَـامُ
وَثَلاثَةٌ فِى الْغُرِّ مِـنْ أَفْعَالِـهِ	تَدْبِيـرُهُ وَالنَّـقْضُ وَالإِبْـرَامُ

وأما الذى علمه من آخره ففى القرآن منه كثير . فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ **خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ . وَخَلَقَ الْجَانَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ . فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ . رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ . فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ** ﴾ إلى آخر السورة ... ومنه قوله تعالى : ﴿ **فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ . إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا** ﴾ إلى آخر السورة . ومن ذلك فى المرسلات قوله تعالى : ﴿ **وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ** ﴾ إلى آخر السورة) [1] .

وهذا النص آثرت نقله رغم طوله بعض الشيء ، لأنه خالف فيه ابن النقيب منهجه الذى اعتاده فى التعليق والشرح المقتضب والذى لا يصل إلا إلى سطور قليلة .

وفى الفصل الذى عقده لبيان الإعجاز فى القرآن نجده بعد عرض أقاويل العلماء فى هذا الشأن يختار أن يكون إعجازه (بحراسته من التبديل والتغيير والتصحيف والتحريف والزيادة والنقصان فإنه ليس عليه إيراد ولا مطعن) [2] . واستحسن بعد اختياره هذا قولاً آخر بأن الإعجاز فى تحدى العرب بالصفة القديمة الكائنة بالذات الإلهية وهى صفة الكلام [3] .

وفى القسم الثالث من أقسام الفصاحة اللفظية (الاشتقاق) عرفه بأنه (أن يجىء بألفاظ يجمعها أصل واحد فى اللغة كقوله تعالى : ﴿ **فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ** ﴾ وقول أبى تمام :

---

(١) المقدمة : ٤٩٢ - ٤٩٤

(٢) المقدمة : ٥٢٥

(٣) انظر ما سبق من كلام الأستاذ الشيخ أحمد شاكر على رأى المؤلف هذا ص : ٦ ، ٧

عَمَمْتَ الْخَلْقَ مِنْ نُعْمَاكَ حَتَّى غَدَا الثَّقَلانِ مِنْهَا مُثْقَلاَنِ [1]

ويعقب على ذلك بأن هذا الفن وإن عدوه أصلاً برأسه إلا أن الأولَى كان أن يلحق بأجناس التجنيس . وجعل الآية من باب « التجنيس المغاير » ، والبيت من التجنيس المماثل [2] .

* * *

(١) المقدمة : ٤٥٧ – ٤٥٨

(٢) السابق : ٢٢٠ . والتجنيس المغاير هو أن يكون من اسم وفعل . والمماثل هو الذى يكون من اسمين أو من فعلين .

كتاب الفوائد

﴿ المشوق الى علوم القرآن وعلم البيان ﴾

تأليف الامام الحجة شمس الدين أبى عبد الله محمد
المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلى
المتوفى سنة ٧٥١ تغمده
الله برحمته آمين

عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى

﴿ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هجرية ﴾

على نفقة

(محمد أمين الخانجى الكتبي وشركاه بمصر والاستانه)

(طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

صورة غلاف الطبعة الأولى

فهذه مائة وخمسة عشر قسما اذا حررت بتفاصيلها جاوزت المائة وعشرين نوعا بل أكثر من ذلك وقد ذكرناها مفصلة معينة بشواهدها من الكتاب العزيز والكلام الفصيح وأشعار العرب والمخضرمين والمتأخرين ولسأل الله العون والصون والتوفيق الى ما يقربنا اليه ويزلفنا لديه والله الموفق لا رب غيره ولا يستمان بسواه ..

﴿ يقول مصححه عفا الله عنه ﴾

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى (وبعد) فقد تم بعون
الله وحسن توفيقه طبع كتاب (الفوائد المشوق الى علوم القرآن
وعلم البيان) لمؤلفه شيخ الاسلام على التحقيق ناصر
السنة قامع البدع شمس الدين أبي عبد الله محمد
المعروف بابن قسيم الجوزية وهو كما ترى لم يؤلف فى
بلاغة القرآن مؤلف على مثاله ولم تنسج
يد ناسج على منواله . وكان طبعه
الزاهى الزاهر بمطبعة (السعادة)
بمصر والحمدلله الذى بنعمته تتم
الصالحات والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله
وصحبه ما تعاقبت
الاوقات

صورة خاتمة الطبعة الأولى